الفصل الثاني

سكان الإمارات العربية المتحدة

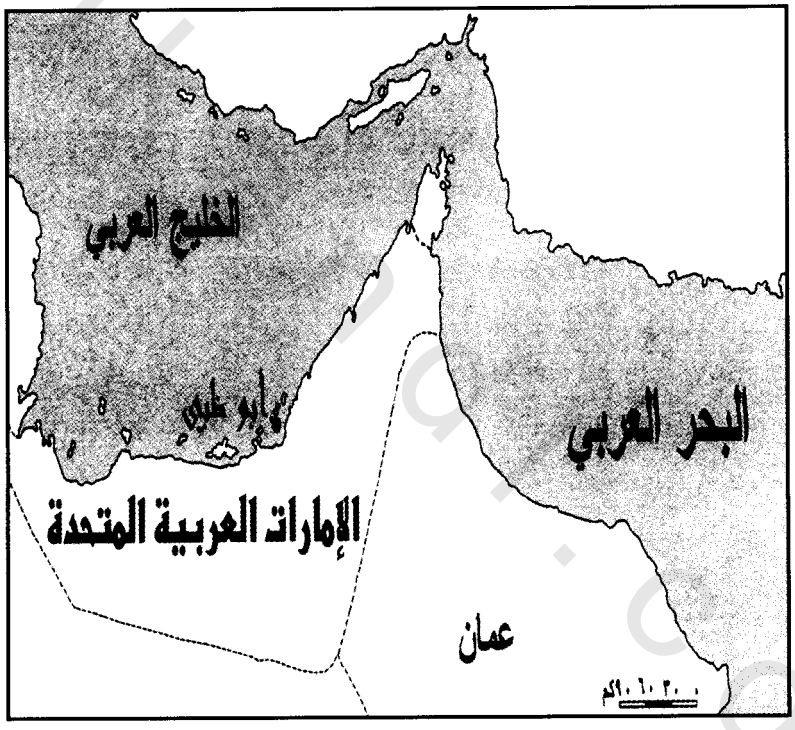

إعداد

أ. د. محمد محمد زهرة

قسم الجغرافيا - كلية الآداب

جامعة العين - الإمارات العربية

obeikan.com

obeikandl.com

سكان دولة الإمارات العربية المتحدة

مقدمة:

قدمت دراسات كثيرة عن سكان شبه الجزيرة العربية عامة، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصفة خاصة، وقد كان أساس هذه الدراسات رصد وتحليل أهم ظاهرة سكانية في النصف الثاني من القرن العشرين وهي ظاهرة الوفود إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتحتل الإمارات مرتبة متقدمة في هذا المجال بين دول المجلس، ويقدر إجمالي الذين وفدوا إلى المنطقة بنحو ما يزيد على ١٥ مليون وافد من بداية السبعينيات وحتى نهاية القرن العشرين، ومنذ منتصف السبعينيات وحتى يوجد في دول مجلس التعاون نحو ٦ ملايين وافد على الأقل في أي سنة من السنوات، وهذا يعني أن ما يتراوح ما بين ٣٠ إلى ٤٠٪ من إجمالي سكان دول المجلس في بعض سنوات الفترة المذكورة (١٩٧٥-١٩٩٩) كانوا من غير المواطنين.

ومن هنا ركزت الدراسات المذكورة على الوفود: من حيث حجم الهجرة الوافدة، ومصادرها، وعواملها وآثارها على التنمية بصفة عامة والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة، ثم النتائج الاجتماعية التي ترتبت على هذه الهجرة، وقد اهتمت بالقوى العاملة المواطنة بعض الدراسات، إلا أن معظم الدراسات ربطت بين التنمية المترتبة على دخول البترول وعدد الوافدين، مع إبراز الاختلاف الكمي بين دولة وأخرى، أو أحياناً اعتبار كل دولة من الدول جزءاً من كل هو دول مجلس التعاون أو دول شبه الجزيرة العربية أو دول الخليج المنتجة للبترول- مثل تكوين مجلس التعاون في ١٩٨١.

ولقد كانت دراسات بيركس وسنكلير ضمن مشروع جامعة درم ومنظمة العمل الدولية ILO لدراسة الهجرة الدولية في الشرق من أهم هذه المشروعات،

حيث قدموا مجموعة دراسات بين ١٩٧٦ وحتى ١٩٨٢ للمنطقة ككل ثم دراسات عن كل دولة على حدة[١]. (يراجع ما هو موجود في مراجع حسن الخياط ص ٣٩١-٣٩٢)[٢]

وهناك دراسات منظمات الجامعة العربية المتخصصة والتي نشر بعضها في مجلة منظمة العمل العربية، ومجلس الوحدة الاقتصادية، ولم ينشر البعض الآخر، وكذلك هناك دراسات المجلات المتخصصة كمجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، وكذلك الرسائل الجامعية ودراسات المتخصصين (رسالة أبو ناصر[٣]، دراسة الرويثي[٤]) والدراسات الخاصة بجائزة العويسي، والدراسات الأخرى التي قدمها الباحثون في مجالات متنوعة.

ويلاحظ أن معظم هذه الدراسات قديمة نسبياً يعود أحدثها إلى نحو عقد من الزمان، وذلك لأسباب إحصائية وأسباب تتعلق بأهمية الظاهرة، وثباتها النسبي أو انحسارها، وتبني الدول سياسات خاصة بقوة العمل الوافدة، وتركيز دارسي الاجتماع والسياسة على الآثار السلبية للقوى العاملة.

وسوف تركز هذه الدراسة على تفاوت الحجم والنمو السكاني وتفاوت التوزيع السكاني، والهجرة الوافدة وقوة العمل الوافدة، وترشيد قوة العمل الوافدة بما يتناسب وحاجات المجتمع. والعلاقة بين التنمية والطلب على قوة العمل والتوازن، بين كل من قوة العمل المحلية وقوة العمل الوافدة. وفي الوقت نفسه محاولة إيجاد التفاوتات المكانية بين الإمارات المختلفة، وكذلك سندرس العناصر السكانية للدراسات الديموجغرافية والحالة التعليمية والأنشطة الاقتصادية مع مؤشرات أخرى عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك في إطار محاور الدراسة المحددة لدراسة هذا المشروع ما أمكن ذلك.

تمهيد: المصادر الإحصائية:

تعد المصادر الإحصائية مصدر البيانات والمادة الرقمية التي تعتمد عليها الدراسة، فلا توجد دراسة سكانية جغرافية أو اقتصادية أو اجتماعية دون بيانات أو مصادر إحصائية. والمصادر الإحصائية اللازمة للدرسات السكانية متعددة، ولكن يهم هذه الدراسة التعدادات السكانية والإحصاءات الحيوية والتقديرات السكانية.

التعدادات السكانية لدولة الإمارات العربية المتحدة:

أجرت دولة الإمارات العربية المتحدة مجموعة من تعدادات السكان قدمت مادة إحصائية هامة لدراسة سكان الدولة ككل أو أبعاد ومظاهر ديموغرافية وسكانية تخص سكان الدولة.

وقد أجري التعداد الأول في دولة الإمارات ١٥ مارس - ١٦ أبريل ١٩٦٨ ولم يكن الاتحاد قد تكون بعد، ويرى البعض أن هذا التعداد لم يكن سوى تصنيف سريع للسكان حسب النوع والعمر والديانة والمهنة والمستوى التعليمي، ونشرت نتائج هذا التعداد في نحو ٣٥ صفحة فقط[٥]؛ لذلك يعتبر هذا التعداد- كتجربة تعدادية أولى- اعترته نواقص وعيوب أساسية لطبيعة وضع الإمارات يومذاك، ولطبيعة كونه أول تعداد يجري في البلاد؛ لذلك جاءت بعض أرقامه أقرب إلى التقديرات أكثر من كونها أرقاماً قائمة على الحصر الشامل الدقيق[٦]؛ ولذلك اعتبره بعض الباحثين كتقدير وليس كتعداد[٧]. وذلك بسبب عيوب متعددة بينها عيوب تتعلق بالإطار الجغرافي الذي أجري فيه التعداد[٨]. ورغم ذلك كان هذا التعداد هو الأساس الإحصائي لأية دراسة سكانية حديثة عن دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترات السابقة على

التعدادات التالية التي أجريت خلال عصر الاتحاد وكان أولها ١٩٧٥[٩]. وفي عام ١٩٧١ أجري حصر سكاني لسكان إمارة أبو ظبي فقط[١٠].

وقد أجرى التعداد الثاني لدولة الإمارات في ظل الاتحاد عام ١٩٧٥، وصدرت نتائجه في ٣ مجلدات، ثم أجري التعداد الثالث عام ١٩٨٠، والتعداد الرابع ١٩٨٥، ثم أجري التعداد الخامس والأخير عام ١٩٩٥.

وفيما يختص بالتوقيت الزمني Timing للتعدادات، فقد التزمت الإمارات بإجراء التعدادات بعد الاتحاد مرة كل خمس سنوات، ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥، ثم بعد عشر سنوات ١٩٩٥، ولعل الظروف السياسية في الخليج ١٩٩٠ (في شهر ديسمبر) قد حالت دون إجراء التعداد في ذلك التاريخ، ولعل الظروف الاقتصادية والديموغرافية والجغرافية وحجم السكان وتركيب المجتمع والمعمور في الإمارات مما يساعد على إجراء التعداد مرة كل ٥ سنوات.

أما فيما يتعلق بصدق ومصداقية Validity المادة الإحصائية للتعدادات، فإن مصداقية أرقام تعداد ١٩٦٨ أقل مما يجب أن تعتمد عليه الدراسات العلمية دون الإشارة إلى ما به من مشكلات وعيوب. وباستثناء تعداد ١٩٧١ الذي أجري لإمارة أبو ظبي فقط فلم تسجل ملاحظات على التعدادات الأخرى.

وفيما يختص بالثبات Reliability أو إمكانية تتبع ظاهرة سكانية على مستويات الأقسام الإدارية على فترة التعدادات المختلفة، فرغم اشتمال استمارة التعداد لدولة الإمارات على البيانات والأسئلة المطلوبة طبقاً للتعدادات العالمية فإن متابعة التعدادات الأخرى وإجراء دراسة مقارنة حول تطور الظاهرات السكانية تتطلب الحصول على بيانات كل تعداد بشكل منفصل كما سبق، وإن كانت هناك بيانات عامة على مستوى الإمارة لبعض

الخصائص السكانية ستضطر الدراسة إلى الاعتماد عليها. إلا أن البيانات التفصيلية للوافدين أو قوة العمل الوافدة لم تعد تفصيلية أو لم تنشر بعد تعداد ١٩٧٥، وليس فقط في دولة الإمارات العربية المتحدة بل في كل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - ما عدا عمان في تعدادها ١٩٩٣- ولعل ذلك القرار في المجلس، وسنتعرض لذلك تفصيلاً فيما بعد.

الإحصاءات الحيوية:

أما الإحصاءات الحيوية فهناك إشارات إلى أن تسجيل المواليد والوفيات غير مكتمل في دولة الإمارات وغير شامل بل وغير دقيق[١١]. وهذه المراجع تشير إلى أن التسجيل لبعض الإمارات تشمل بعض حالات المواليد والوفيات وكذلك الحالات التي تتم في المستشفيات.

ولكن هناك دراسة تؤكد أن تطبيق نظام الأحوال المدنية في دولة الإمارات العربية المتحدة بدأ عام ١٩٧٦[١٢]. وبصفة عامة فقبل ذلك التاريخ كان هناك تسجيل لحالات المواليد والوفيات التي تتم في المستشفيات وأيضاً في المدن، وكذلك حالات الميلاد والوفاة الخاصة بالوافدين في جهات الدولة المختلفة.

أما بعد ١٩٧٦ فإن تسجيل المواليد والوفيات كان في طريقه للاكتمال، ويمكن القول بأن تسجيل المواليد والوفيات حالياً مكتمل إلى حد بعيد، وفيما يتعلق بالمواليد فإن أسباب اكتمال تسجيلها فيرجع إلى:

١ - التغير الاجتماعي والذي يعطي للتعليم قيمة عالية في المجتمع والأسرة، وللالتحاق بالتعليم لا بد من الحصول على وثائق من بينها شهادة الميلاد؛ لذلك تحرص الأسر على استخراج شهادات ميلاد لأبنائها، يضاف إلى ذلك عوامل أخرى في التغير الاجتماعي تساعد على تسجيل الأبناء.

٢ - نتيجة للرعاية الصحية التي تقدمها الدولة، وانتشار مراكز الرعاية التي تقدم خدمات صحية، والتي يتردد عليها النساء في فترة الحمل، والحرص على إتمام الولادات بهذه المستشفيات في أغلب الأحيان، أو متابعة الرعاية بعد الولادة، وهذا من شأنه أن يجعل التسجيل مكتملاً إلى حد بعيد بما يساعد على رصد وتحليل تلك الظاهرة الحيوية في مجتمع الإمارات.

٣ - ساعد نظام التسجيل المدني والمطبق في دولة الإمارات العربية المتحدة والمعروف باسم "خلاصة القيد" على إضافة المواليد الجدد لارتباط ذلك بنظم وقوانين الدولة.

٤ - يرتبط بتسجيل المواليد زيادة مرتب الوالد، وهذا عامل اقتصادي.

٥ - يحرص الوافدون على تسجيل مواليدهم - وأيضاً حالات الوفيات عندهم- لأسباب تتعلق بالإقامة وإجراءات قانونية أخرى لدى الإمارات ولدى دولهم.

٦ - في العصر الحديث ومع التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي والإداري، تعتبر وثائق الأفراد من الأمور الهامة في النواحي القانونية والاجتماعية، ومن بين أهم تلك الوثائق شهادات الميلاد- أو ما يحل محلها بالنسبة لمن لا يملكون ذلك مثل: كبار السن الذين لم يكن هناك نظم تسجيل عند ولادتهم.

أما بالنسبة للتسجيل للوفيات، فيشار دائماً إلى أن تسجيلها أكثر اكتمالاً من تسجيل المواليد لارتباطها بأمور شرعية وقانونية وكذلك أمنية- حيث يجب أن يوقع شهادة الوفاة طبيب لتحديد سبب الوفاة وإثباته بالشهادة لاستبعاد

الأسباب الجنائية[١٣]. كما يترتب على شهادة الوفاة إعاده الزواج بالنسبة للأرملة، وكذلك توزيع الميراث الشرعي.

تقديرات السكان:

التقديرات السكانية نوعان، إما تقديرات سابقة على فترة التعدادات أو تقديرات بين التعدادات أو بعد التعداد الأخير، وهي تقديرات قائمة على أساس إحصائي بعكس النوع الأول الذي لا يدعمه أساس إحصائي الأمر الذي يجعل التفاوت في هذا النوع كبيراً والأخطاء كثيرة، وما يهمنا هنا هو تقديرات ما قبل التعدادات، لأن التقديرات الأخرى يسهل الحصول عليها وحسابها.

ولعل أقدم هذه التقديرات هو تقدير لوريمر لمنطقة الخليج كلها وبينها دوله الإمارات عام ١٩٠٦[١٤]. وكذلك هناك تقديرات أخرى في أعوام مختلفة مثل تقدير عام ١٩٥٠[١٥]. وتقديرات الأمم المتحدة، وتقدير ١٩٦٢[١٦]. وكل هذه التقديرات تساعد على تصور تطور السكان وغيرهم، على الجانب الأساسي من هذه الدراسة ستعتمد على الفترات التعدادية فقط.

أولاً: نمو السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة:

١- اتجاهات النمو السكاني ومعدلاته:

تطور الحجم السكاني لدولة الإمارات تطوراً سريعاً نتيجة لمعدلات النمو المرتفعة الناتجة عن الهجرة، وقد قدر عدد السكان في بداية القرن الحالي بنحو ٧٠ ألف نسمة، ثم ارتفع العدد إلى ما يزيد عن ١٠٠ ألف نسمة في منتصف القرن[١٧]. ومعنى ذلك أن معدل النمو السكاني كان في البداية بطيئاً

للغاية لا يزيد على ١٪ في تلك الفترة الطويلة، ولكن تستثنى من ذلك إمارة دبي ذات النشاط التجاري في تلك الفترة، حيث قدر عدد سكانها في عام ١٩٥٥م بنحو نصف عدد السكان بالدولة[١٨]. وعند إجراء تعداد للإمارات سنة ١٩٦٨م بلغ عدد السكان ١٨٠ ألف نسمة تقريباً، أي أن حجم السكان لم يتزايد كثيراً خلال عقد من الزمان، ويرجع ذلك بالطبع إلى أن اقتصاد الدولة كان يعتمد على الاقتصاد البحري التقليدي كالصيد والغوص والأنشطة التقليدية الأولية كالرعي والزراعة، إلا أن الوضع قد تغير بعد ذلك فقدر عدد سكان الإمارات في عام ١٩٧٠م بحوالي ٦٥٦ ألف نسمة. وقد تم ذلك بناء على تقدير السكان بعد تعداد أجري في أبو ظبي، وبافتراض صدق هذا التقدير وهو ما يميل إليه الباحث فإن التقدير الخاص لسنة ١٩٦٨م يعتبر تقديراً أقل من الواقع بكثير؛ لأنه أجري في ظروف غير طبيعية، وكأي أول تعداد للدولة تشوبه كثير من الأخطاء خاصة أنه نفذ على مدى شهر[١٩]. وفي عام ١٩٧٥م أجري تعداد شامل لكل الدولة.

وقد تخطى سكان الدولة المليون نسمة في سنة ١٩٨٠م، وبالطبع فإن ذلك يرجع إلى تبني الدولة لمشروعات تنموية واسعة وشاملة اقتصادية واجتماعية وعمرانية، الأمر الذي استقطب أعداداً كبيرة من القوى العاملة الأجنبية، وقد شهد عقد السبعينيات هذه الوفود الهائلة حتى إن معدل النمو السكاني بالدولة بلغ ما يقرب من ١٤٪ سنوياً وهو من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، واستمر هذا الاتجاه بالزيادة بشكل كبير حتى بلغ عدد السكان في عام ١٩٩٥م ما يزيد على المليوني نسمة، أي أن السكان تضاعفوا خلال ١٥ سنة، وأن معدل النمو السكاني في تلك الفترة زاد على ٥٪ سنوياً وهو أيضاً معدل مرتفع ورغم حدوث الركود الاقتصادي النسبي بعد طفرة نهاية السبعينيات

وبداية الثمانينيات، إلا أن معدل استقبال الوفود استمرت بمعدلات تفوق بقية دول مجلس التعاون، وذلك لأن دولة الإمارات من الدول التي تتعدد فيها الأنشطة الاقتصادية، فدبي مثلاً تنمو نمواً مستمراً بفعل وظيفتها التجارية والاقتصادية بصفة عامة، بالإضافة إلى أن قطاعات الزراعة والصناعة مستقرة في بقية أجزاء الدولة[٢٠].

جدول رقم (١)

النسبة المئوية للنمو السكاني للذكور والإناث بالدولة مواطنين ووافدين

الجنسية	١٩٧٥-١٩٨٠م			١٩٨٠-١٩٨٥م			١٩٨٥-١٩٩٠م			٩٠-٩٥
	ذكور ٪	إناث ٪	جملة ٪	ذكور ٪	إناث ٪	جملة ٪	ذكور ٪	إناث ٪	جملة ٪	جملة
مواطنون	٧,٥	٧,٠	٧,٦	٦,١	٦,٧	٦,٤	٦,١	٦,٧	٦,٤	
غير مواطنين	١٥,١	١٩,٥	١٦,١	٤,٠	٩,٧	٥,٥	٤,٠	٩,٧	٥,٨	
الجملة	١٣,٢	١٣,٥	١٣,٣	٤,٥	٨,٥	٥,٨	٤,٥	٨,٦	٦,٠	٦,٢

ويرجع ارتفاع معدلات نمو المواطنين إلى الزيادة الطبيعية التي أثر فيها انخفاض معدلات الوفيات بصفة عامة ووفيات الأطفال بصفة خاصة حتى أصبحت هذه المعدلات من أقل المعدلات على مستوى دول العالم. بالإضافة إلى منح الجنسية للمواطنين العرب الذين استقروا أكثر من سبع سنوات في دولة الإمارات خلال فترة الستينيات.

أما معدلات نمو غير المواطنين فيرجع إلى زيادة الوفود بفعل عوامل اقتصادية واجتماعية تتزايد مع الفارق بين دولتي الإرسال والاستقبال في إطار نظرية الانحدار الهجري migration gradient.

التوزيع المكاني لنمو السكان داخل مناطق دولة الإمارات:

تتفاوت معدلات النمو بين إمارات الدولة في التواريخ المختلفة ولظروف متعددة:

ومن دراسة الجدول المرفق رقم (٢) الذي يوضح معدلات النمو السنوي في الإمارات المختلفة للفترة ٦٨-١٩٩٥ يتضح ما يلي:

- رغم ارتفاع معدل النمو السنوي للفترة ٦٨/ ١٩٧٥ لدرجة كبيرة إلا أن قلة الحصر في ١٩٦٨ قد تكون مسؤولة بدرجة ما عن هذا المعدل، إلا أن الوفود في تلك الفترة كانت هائلة. لدعم مؤسسات الدولة الناشئة، وللوفاء باحتياجات التنمية، سواء في جوانبها الاجتماعية أو الاقتصادية أو العمرانية.
- استمر معدل النمو مرتفعاً للفترة التالية ٧٥/١٩٨٠ وهي فترة الطفرة الاقتصادية المعروفة حيث ارتفعت أسعار البترول لأعلى مستوياتها وبدأت الدولة والقطاع الخاص الباقي بقوة في استيعاب قوة العمل من الخارج.
- بعد ذلك استقرت معدلات النمو السكاني نسبياً مع استقرار الظروف الاقتصادية الاجتماعية.

جدول رقم (٢)

معدلات النمو السنوي بكل إمارة في الفترة (٦٨-١٩٩٥)

الإمارة	معدل النمو السنوي ٪ ٧٥/٦٨	معدل النمو السنوي ٪ ٨٠/٧٥	معدل النمو السنوي ٪ ٨٥/٨٠	معدل النمو السنوي ٪ ١٩٩٥/٨٥
أبو ظبي	٢٤,٢	١٦,٤	٥	٥
دبي	١٧,٥	٩	٦	٦
الشارقة	١٣,٨	١٥,١	٨	٦
عجمان	٢١,٦	١٦,١	٩	٨
أم القوين	٩	١٢,٥	٩	٦
رأس الخيمة	٣	١١,٠	٥	٤
الفجيرة	١٧,٥	١٣,٣	٦	٦

وتنوع خطط التنمية رغم تسجيل معدل نمو سكاني هو الأعلى على مستوى الدول العربية، وربما من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم.

- سجلت إمارة أبو ظبي أعلى معدلات للنمو السكاني في الفترتين التعداديتين ٧٥/٦٨، ١٩٨٥/٧٥ لأسباب تتعلق بالمساحة الكبيرة التي تتطلب عناصر تنمية عمرانية تتناسب مع هذه المساحة، وكذلك كانت - قبل الاتحاد ١٩٧١- أول الإمارات إنتاجاً للبترول ودخلاً وبالتالي من أوائل الإمارات التي شهدت معدلات إنفاق كبيرة على التنمية، ثم استقرت في الفترة ٨٥/٨٠ ، ٥٪، و١٩٩٥/٨٥ (٥٪ أيضاً) وأصبحت من أقل الإمارات من حيث نمو السكان. بعد أن استكملت مظاهر التنمية العمرانية والاقتصادية والاجتماعية بدرجة كبيرة.

- حافظت دبي على مركز متقدم بين الإمارات من حيث النمو السكاني ١٧,٥٪، ٩٪، ٦٪، ٦٪ في الفترات التعدادية ٧٥/٦٨، ٨٠/٧٥، ٨٥/٨٠، ٩٥/٨٥، لأسباب تتعلق بأهميتها التجارية والاقتصادية في الخليج العربي منذ بداية القرن العشرين. وقد أفادت أيضاً من الطفرة الاقتصادية التي واكبت زيادة صادرات البترول وعائداته، وتطورت أنشطتها الاقتصادية. وببداية الثمانينيات اعتدلت معدلات النمو السكاني، لكنها ظلت أعلى من المعدل العام للدولة. إلا في الفترة ٨٠/٧٥ حيث كانت إمكانية النمو العمراني محدودة.
- سجلت الشارقة معدلات نمو سكاني مرتفعة في الفترات التعدادية المختلفة ١٣,٨٪، ١٥,١٪، ٨٪، ٦٪ في الفترات التعدادية المذكورة، وتتشابه ظروفها مع ظروف دبي فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والعمرانية وإن سجلت معدلات نمو سنوي أعلى من دبي في الفترات التعدادية الثلاث الأخيرة.
- سجلت إمارة عجمان معدلات مرتفعة للنمو السنوي، ٢١,٦٪، ١٦,١٪، ٩٪، ٨٪، وهي من أعلى معدلات النمو السنوي للسكان في الإمارات في الفترات التعدادية المختلفة وذلك للتنمية الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية بها في إطار الاتحاد، كما أنها متنفس عمراني وسكني للمجمع العمراني المتصل (دبي - الشارقة - عجمان) وبها وحدات سكنية أرخص من المدينتين المجاورتين (دبي - الشارقة).
- سجلت الإمارات الشمالية والساحل الشرقي معدلات نمو منخفضة نسبياً في فترات التعدادات الأولى مقارنة بالإمارات الأخرى، فسجلت أم القوين ٩٪ سنوياً والفجيرة ٨٪ سنوياً ورأس الخيمة ٣٪ سنوياً للفترة ١٩٧٥/٦٨، إلا أن الإمارات الثلاثة استفادت من فترة الطفرة الاقتصادية ١٩٨٠/٧٥.

- سجلت معدلات نمو سكاني مرتفعة نتيجة للتوسع في برامج وخطط التنمية بها مما أدى إلى زيادة الوفود، بالإضافة إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدلات الوفيات مع بقاء معدلات المواليد على ارتفاعها مما أدى إلى تضاعف الزيادة السكانية السنوية. فسجلت الفجيرة ١٤٪، وأم القوين ١١,٧٪ ورأس الخيمة ١١٪.
- شهدت الإمارات الثلاث المذكورة استقراراً في النمو السكاني السنوي، وسجلت معدلات متساوية مع معدلات النمو السكاني العام في الدولة، وإن سجلت رأس الخيمة معدلات نمو أقل من الدولة في الفترة الأخيرة ٤٪ سنوياً كأقل معدل نمو سنوي بين الإمارات، ولعل للظروف الجغرافية والبيئية التي تؤثر في إمكانيات التنمية دوراً في انخفاض معدلات النمو نسبياً في بعض الإمارات.

٢- مكونات النمو السكاني:

أ- الإنجاب (المواليد) :

تعتبر معدلات المواليد من العوامل المؤثرة في النمو السكاني بصفة أساسية، والفارق بينها وبين الوفيات يشكل الزيادة الطبيعية التي تعتبر أساس النمو السكاني في المجتمعات المستقرة (التي تقل فيها الهجرة)، ولكن الوضع في دولة الإمارات ومعظم دول المجلس يختلف كما هو مألوف، حيث يشكل الوفود العامل الأساس والرئيس في النمو السكاني، وتتضاءل الزيادة الطبيعية ودورها إلى جانب الوفود كعامل من عوامل الزيادة السكانية، بل إن انتقائية الهجرة (الهجرة الذكرية) أثرت على معدلات المواليد بالانخفاض.

يوضح الجدول المرفق رقم (٣) معدلات المواليد والوفيات بين ١٩٨٦ و١٩٩٨ ومن دراسته يتضح ما يلي:

جدول رقم (٣)

الإحصاءات الحيوية في الدولة ١٩٨٦-١٩٩٨

السنة	معدل المواليد	معدل الوفيات	معدل الزيادة الطبيعية
١٩٨٦	٣١,٧	٢,١	٢٩,٦
١٩٨٧	٣١,٦	٢,١	٢٩,٦
١٩٨٨	٣٢,٣	٢,٢	٣٠,٢
١٩٨٩	٣١,٧	٢,٣	٢٩,٤
١٩٩٠	٢٨,٢	٢,١	٢٦,١
١٩٩١	٢٦	٢,١	٢٣,٩
١٩٩٢	٢٦,٤	٢,١	٢٣,٣
١٩٩٣	٢٤,٠٨	٢,٠٧	٢,٢
١٩٩٤	٢٣,٦	٢,٠٦	٢١,٥
١٩٩٥	٢٠,٦	٢,٠٣	١٨,٦
١٩٩٨	١٨	٢	١٦

١ - شهد معدل المواليد في دولة الإمارات انخفاضاً مطرداً بين ٨٦ و٩٩ باستثناء عام ٨٨، وقد بلغ هذا المعدل ٣١,٧ في الألف عام ٨٦، وظل ينخفض حتى عام٩٩ عندما بلغ ١٨ في الألف، ويرجع هذا الانخفاض إلى:

(أ) انخفاض معدلات الزواج في الدولة من ناحية لأسباب اجتماعية واقتصادية مركبة.

(ب) ارتفاع معدلات الطلاق نسبياً لأسباب اجتماعية واقتصادية.

(ج) انخفاض الخصوبة مع تعليم النساء ودخول المرأة ميدان العمل.

(د) ارتفاع نسبة الوافدين الذكور دون أسر، الأمر الذي يؤثر على معدلات المواليد (يحسب معدل المواليد بإجمالي عدد المواليد إلى إجمالي عدد السكان، وهؤلاء فيهم وافدون بلا مواليد).

وإذا استثنينا الوفود ونسبنا مواليد المواطنين إلى إجمالي سكان المواطنين لارتفعت معدلات المواليد إلى أكثر من ٣٠ في الألف.

٢- ترتفع معدلات المواليد في الإمارات التي يغلب عليها الطابع الريفي والاستقرار النسبي والمجتمعات التقليدية كرأس الخيمة والفجيرة، وتقل في الإمارات التي ترتفع فيها نسب الوفود كما في دبي.

ب- الوفيات:

١- سجلت معدلات الوفيات انخفاضاً تدريجياً بين ٨٦ و ٩٩ حيث سجلت عام ٨٦ / ٢,١ في الألف وفي عام (١٩٩٣) ٢,٠٧ في الألف، وانخفضت إلى ٢ في الألف عام ١٩٩٨، وهذه المعدلات من أدنى معدلات الوفيات في العالم، ويشاركه في ذلك دولة الكويت كما جاء في إحصاءات مكتب التعدادات الأمريكي ١٩٩٨، ويرجع انخفاض معدلات الوفيات الشديد في دولة الإمارات إلى:

(أ) انتشار الخدمات الصحية وكفاءتها في دولة الإمارات.

(ب) الاهتمام بصحة الأم والطفل الذي أدى إلى انخفاض معدلات وفيات الأطفال إلى أدنى حد ممكن.

(ج) تركيب السكان الناجم عن زيادة الوفود في فئة العمر الوسطى

(١٥-٥٩ سنة) وهي الفئة العمرية التي تسجل أدنى معدلات الوفيات، أي أن الوفود هنا أثر تأثيراً واضحاً على معدلات الوفيات كما سبق وأثر على معدلات المواليد.

٢ - تتفاوت معدلات الوفيات بين الإمارات، حيث ترتفع في الإمارات التي يقل فيها الوفود وتتسم مجتمعاتها بالتقليدية أكثر كرأس الخيمة وأم القوين والفجيرة، وتنخفض في الإمارات التي ترتفع فيها نسب الوافدين والتي تزيد فيها كفاءة الخدمات الصحية كأبو ظبي ودبي.

الزيادة الطبيعية:

انخفضت معدلات الزيادة تدريجياً في دولة الإمارات بين عامي ٨٦ و ٩٩ لانخفاض كل من المواليد والوفيات، ولكن الانخفاض المطرد بمعدلات أسرع من انخفاض الوفيات كان له الأثر وانخفاض الزيادة الطبيعية بوضوح، حيث انخفضت من ٢,٩٦ في الألف عام ٨٦ إلى ٢,٣٣ في الألف عام ٩٢، ثم إلى ١,٦ في الألف عام ٩٩.

ج- الهجرة الدولية والوفود في دولة الإمارات العربية المتحدة:

تعتبر الهجرة أو الوفود من أهم المظاهر السكانية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد شكل الوفود إلى دولة الإمارات العربية المتحدة ملمحاً من ملامح الشخصية البشرية عامة والسكانية خاصة، بل إن هذه الظاهرة واحدة من الملامح الأساسية للشخصية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ويعتبر الوفود في دول المجلس أحد أهم الظاهرات السكانية - خاصة في

مجال الهجرة الدولية - في العالم في النصف الثاني من القرن العشرين إن لم تكن أهمها، وقد شهدت دول المجلس وفوداً سكانية immigration مكثفة منذ منتصف السبعينيات وحتى أوائل التسعينيات يزيد على ١٥ مليون شخص، ويقدر عدد الوافدين في دول المجلس حاليا (نهاية خريف ١٩٩٩) حسب تقرير الأمين العام لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنحو ٥ ملايين شخص، أي نحو ٣٠-٤٠٪ من إجمالي سكان المنطقة حسب تقديره. إلا أنه من المقدر أن عدد سكان دول المجلس أكثر من ٢٥ مليون نسمة[٢١]، وحسب تقدير مكتب التعداد الأمريكي فإن عدد سكان دول المجلس ١٩٩٧ بنحو ٢٧,٥ مليون نسمة[٢٢]. كما أن الوافدين يزيدون قليلاً على ستة ملايين نسمة.

ولا يمكن التعرف على أبعاد ظاهرة الوفود تفصيلياً بعد عام ١٩٨٠ وذلك في دول مجلس التعاون وباستثناء عمان فقط حيث تضمنت نتائج تعدادها ١٩٩٣ بيانات تفصيلية عن الوفود من حيث الجنسيات وقوة العمل والتوزيع الجغرافي وبعض خصائص السكان.

وفى دولة الإمارات فإن التعداد الوحيد الذي يمكن أن يمد الباحثين بهذه البيانات التفصيلية هو تعداد ١٩٧٥ فقط، وما يتوافر بعد ذلك فبيانات عامة[٢٣]. وهذا أمر ضروري وحيوي في دول المجلس عامة، ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر بصفة خاصة، وعدم نشر هذه البيانات تفصيلاً هنا مما يتعلق بالأمن القومي، ولذلك يحرص المسؤولون على البيانات وعدم نشرها نشراً تفصيلياً، ورغم أن مثل هذه البيانات هامة للباحثين لتحليل الظاهرات السكانية عامة، وظاهرة الوفود خاصة، إلا أن متخذي القرار والمخططين يدركون طبيعة المادة العلمية والإحصائية المتوافرة، ويتخذون القرارات على أساسها. ومن هنا يمكن السماح باستخدام ونشر بعض البيانات العامة التي لا تضر بالأمن القومي.

وتعتمد دراسات البنك الدولي لظاهرة الهجرة الدولية من الوفود في دول مجلس التعاون على تقديرات[٢٤]، كما أن ما يتوافر لدى الباحثين في جهات إقليمية أو عالمية بحثية وأكاديمية وتخطيطية لا يتعدى أرقاماً وبيانات حول العاملين في قطاعات اقتصادية معينة[٢٥]. وفى ضوء كل ما سبق ستتم دراسة الوفود من حيث حجمه، ومصادره، وعوالمه، ونتائجه في ضوء علاقة ذلك بالتنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتتفاوت تقديرات الوفود إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ولكن الجدول التالي رقم (٤) يوضح تطور أحجام الوافدين ونسبتهم إلى جملة السكان.

جدول رقم (٤)

نسبة وعدد المواطنين والوافدين

الجنسية	١٩٧٠٪	١٩٧٥٪	١٩٨٠٪	١٩٨٥٪	١٩٩٠٪	١٩٩٥٪
مواطنون	٤٦	٣٦,١	٢٥	٢٨,٧	٢٩,٣	٢٤,٤
غير مواطنين	٥٤	٦٣,٩	٧٥	٧١,٣	٧٠,٧	٧٥,٦
الجملة	٢٢٠٠٠٠٠	٥٥٧٨٠٣	١٠٤٣٢٢٥	١٣٨٢٤٦٤	١٨٤٤	٢٤١١٠٤١

الأرقام ٧٠ و ٧٥ أخذت من المرجع :

1- Birks. J.S. and Sinclair, International Migration in the Middle East. with special refernce to the four Arab Gulf States of kuwait, Bahrain, Qatar and the U.A.E. The Center for Arab Gulf states, Basra 1970.

2- Birks, J.S. and Sinclair, Migration for Employment; nature and process of Labour importing. The Arabian Gulf States of Qatar, Kuwait, Bahrain and U.A.E. I.L.O. Document, Aug, 1970.

ومن دراسة الجدول يتضح أن حجم الوافدين ونسبهم إلى جملة السكان تتزايد باستمرار في أعوام ١٩٧٠-١٩٧٥-١٩٨٠. في عام ١٩٧٠ بلغ عدد الوافدين ١١٨ ألف وافد تقريباً بنسبة ٤٠٪ من إجمالي السكان، ثم تضاعف الرقم ثلاث مرات تقريباً عام ١٩٧٥ ليصل حجم الوافدين إلى ٣٥٦ ألف وافد، بنسبة ٦٤٪ من إجمالي السكان، وقد بلغت نسب الوافدين ٧٤٪ من إجمالي سكان أبو ظبي و٧٢٪ من إجمالي سكان دبي[٢٦]. ثم تضاعف حجم الوفود مرة أخرى بعد خمس سنوات ليصل إلى ٧٨٠٠٠٠ ألف وافد عام ١٩٨٠، وقدر هذا الحجم بنحو ٧٥٪ من إجمالي السكان، وهناك من يقدر هذا الرقم بـ ٧٠٪ من إجمالي السكان[٢٧]، في حين يقدرها آخرون بـ ٧٥٪ من إجمالي السكان[٢٨]. وفى الوقت نفسه قاربت النسبة ٨٠٪ من سكان إمارتي أبو ظبي ودبي[٢٩]. وفى الأعوام ١٩٨٥ و١٩٩٠ و١٩٩٥ شهدت الأعداد الإجمالية للوافدين زيادة لتصبح ٩٨٣ ألف عام ١٩٨٥، و١٢٠٠٠٠٠ عام ١٩٩٠[٣٠]. وأكثر من ١٣٠٠٠٠٠ وافد عام ١٩٩٥، وتراوحت النسب بين ٦٧٪ عام ١٩٩٥ و٧١,٣ عام ١٩٨٥. وفي عام ١٩٩٠ سجل الوافدون نسبة قريبة من عام ١٩٨٠، أما في عام ١٩٩٥ بلغت نسبة الوافدين أكثر من ٧٥٪ من السكان.

نلاحظ من الجدول (٤) الارتفاع المستمر لأحجام ونسب الوافدين إلى جملة سكان الدولة، فبينما كانت نسب الوافدين ٥٤٪ من إجمالي السكان عام ١٩٧٠م فإذا بهذه النسبة تقفز لتصل إلى نحو ٦٤٪ من جملة السكان عام ١٩٧٥م، ثم إلى نحو ٧٥٪ من إجمالي السكان عام ١٩٨٠م. وهناك تقديرات تنخفض بنسبة الوافدين عام ١٩٨٠م إلى ٧٢٪ وهي نسبة قريبة، ثم ٧١٪ عام ١٩٨٥م و٧١٪ تقريباً عام ١٩٩٠م و٧٥٪ عام ١٩٩٥ بصفة عامة فإن هذه النسب مؤشر لعدم التوازن في التركيبة السكانية لسببين:

السبب الأول: هو الارتفاع الهائل نسبياً لغير المواطنين إلى جملة المواطنين فالنسبة ٣-١ تقريباً.

السبب الثاني: هو الاطراد أو الزيادة المستمرة للوافدين إلى جملة السكان، فالنسب إلى ٧٠-٧٥-٨٠ في زيادة وبمعدلات مرتفعة في حين أنها ثابتة تقريبا في السنوات الأخيرة.

أي أن الاعتماد على الوفود لا يزال مستمراً ورغم جهود الدولة في التنمية والتعليم وتكوين الكوادر فإنها لم تستطع أن تجاري الاجتماعات والتي تتطلبها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع المجالات، الأمر الذي جعل الاعتماد على الوفود لا يزال كبيراً، ويمكن القول إن بعض الباحثين يتوقعون أن نسبة الارتفاع المعلنة غير الواقع لصالح نسب الوفود، وهذا مما يزيد المشكلة صعوبة.

الجدول رقم (٥)

نسبة الجنسيات في دولة الإمارات إلى جملة الوافدين

الدولة / السنة	الأردن وفلسطين	لبنان و سوريا	مصر	عمان	اليمن	العراق	الهند	باكستان	إيران	إنجلترا	أمريكا	كوريا و فلبين
٦٨							٣٤		٤٢			
٧٥	٧,٨	٣,٨	٥,٠	٦,٥	٢,٨	٠,٤	٢٣,٢	٣٠,٥	١٠,٧	١,٦	٠,٦	٠,٨
٨٠	عرب وافدون ٢٩,٢						٣٢,٨	٢٤,٩	٣,٥	٤,٠		
٨٤	عرب وافدون ٢٤,٠						٢٥,٥	٣٠,٣	١,٨	١,٨	-	٤,٨

١- التعداد العام للسكان عام ١٩٧٠.

٢- أرقام ١٩٦٨م من كتاب دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مسحية شاملة ص٢٦٢.

٣ - أرقام ١٩٧٥م من وزارة التخطيط/ الإدارة المركزية للإحصاء/ التعداد العام للسكان عام ١٩٧٥م الجزء الثاني ص٨٨ - ٩١.

٤ - أرقام ١٩٨٠م من وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، التعداد العام للسكان عام ١٩٨٠م الجدولين ١-٦.

5 - Hennry T. Azzam, Populatian and Employment Research Adviser the Middle East and Mediterranean Region International Labour Organization, Arab Planning Institute, Kuwait 1992.

تنقسم دول مجلس التعاون من حيث جنسيات الوافدين إلى قسمين:

قسم يعتمد على الوفود من الدول العربية كمصادر أساسية للهجرة كما في الكويت قبل الغزو والسعودية. والقسم الآخر: يعتمد على غير العرب وهؤلاء يشملون بقية دول مجلس التعاون حتى عمان تشترك في ذلك الإمارات وقطر والبحرين وعمان.

وقد بلغت نسبة الوافدين غير العرب في دولة الإمارات ٦٧٪ من جملة الوافدين، وفي عام ١٩٨٠م بلغت ٨, ٧٠٪ أي نحو ٧١٪.

أما النسب الباقية من الوافدين (٢٩٪) فهي للجنسيات العربية، أي أنه على وجه التقريب من بين كل ٤ وافدين ثلاثة من غير العرب تقريباً.

يعطي تعداد سنة ١٩٧٠م أرقاما عامة للوفود، حيث بلغت نسبة الجنسية الإيرانية في ذلك الوقت ٤٢٪ من جملة الوافدين والجنسية الهندية الباكستانية (لم تكن بنجلاديش قد تكونت بعد وكانت هناك باكستان الشرقية وباكستان الغربية لذلك كانت تسمى باكستان) بلغت ٣٤٪.

و في تعداد ١٩٧٥م هناك تفصيلات أكثر للوفود فقد بلغت نسبة

الباكستانيين والبنجلاديشيين ٣٠,٥٪ من إجمالي الوافدين كأكبر نسبة بين الجنسيات، يليها الوافدون الهنود ٢٣٪، أما الإيرانيون فقد بلغت نسبتهم ١٠,٧٪ (يلاحظ أن هذه الجنسية كانت أعلى الجنسيات قبل ١٠ سنوات)، أما نسبة الأردنيين والفلسطينيين فكانت ٠,٨٪ والعمانيون ٦,٥٪ والمصريون ٥٪ أما البقية فكانت اللبنانيين والسوريين ٤٪ واليمنيين ٠,٢٪ أما النسب الباقية فكانت بأعداد قليلة.

في تعداد ١٩٨٠ وهو آخر مصدر يعطي بيانات تفصيلية عن الجنسيات بلغت نسبة الهنود نحو ٣٣٪ والباكستانيون والبنجلاديش ٢٥٪ والإيرانيون ٣,٥٪ والإنجليز والأمريكان ٤٪ أما الجنسيات العربية مجتمعة ٢٩,٢٪ أي أن غير العرب نحو ١,٧٠٪.

ويعمل العرب الوافدون في بعض الخدمات خاصة التعليم والإدارة والخدمات الصحية، حيث يتطلب الأمر في التعليم المقررات والمناهج العربية، وفي بقية مجالات الخدمات يتم التعامل مع مواطني الدولة الذين يتكلمون اللغة العربية.

أما الجنسية العمانية فلها الوضع الخاص قبل اكتشاف البترول واستغلال مواد التنمية الاقتصادية في عمان، ويلاحظ أن العمانيين كانوا ينتشرون في دول المجلس قبل البحرين وكانوا يشكلون في عام ١٩٦٥م (ثلث) الوافدين.

أما في الإمارات فكانت هناك العديد من الظروف المواتية التي جعلت العمانيين يشكلون نسبة كبيرة، حيث الجوار الجغرافي والثروة البترولية الهائلة التي أتاحت وظائف عمل كثيرة للذين يعملون في العديد من المجالات، وإذا توافرت مجالات العمل في الدول الأخرى لكنها في الإمارات أفضل من حيث أنها أقرب جواراً.

أما بالنسبة للجالية الإيرانية فإن أعدادهم لم تتناقص بالإمارات بل إن أعدادهم تزايدت بين سنة ٧٠-٧٥ من ٢٥ ألف إلى ٣٨ ألف ولكن انخفاض النسبة يعود إلى تزايد حجم الوافدين كالهنود والباكستانيين وبنجلاديش.

وبصفة عامة ويتحدد حجم الوافدين في دولة الإمارات، وبالتالي نسبهم إلى إجمالي السكان وعلاقة ذلك بالتنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي بالعوامل التالية:

١ - حجم خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطموحة التي تبنتها دولة الإمارات العربية المتحدة لبناء دولة حديثة عصرية من حيث البنية الأساسية والوحدات الإنتاجية لبناء الاقتصاد وتدعيمه، وكذلك المنشآت الخدمية المتعددة، ولبناء الإنسان ورفاهيته ورخائه، وقد كانت هذه الخطط طموحة للغاية، ومتعددة المشروعات والجوانب، ومتتالية التنفيذ وشملت كل مناطق دولة الإمارات العربية على اتساعها. وقد تطلب تنفيذ ذلك أعداداً كبيرة من الوافدين والكوادر.

٢ - القاعدة السكانية الأساسية لدولة الإمارات، أي السكان المواطنون. كانت قاعدة قليلة السكان للظروف الاقتصادية والبيئية السائدة قبل الاستغلال الاقتصادي للبترول وارتفاع أسعاره وزيادة دخول الدولة؛ لذلك تطلب الأمر هذه الأعداد من الوافدين للمشاركة في تنفيذ خطط التنمية.

٣ - قلة الكوادر الوطنية المؤهلة للقيام بالعديد من الأعمال في ذلك الوقت في الحرف والمهن والوظائف التي تحتاج مؤهلات جامعية وأحياناً فوق الجامعية، والعمالة الفنية الماهرة، ونصف الماهرة، بل وغير الماهرة -لأسباب اجتماعية-؛ ولذلك كان لابد من الاستعانة بالكوادر الوطنية الوافدة لإنجاز خطط التنمية، وإعداد الكوادر -ضمن أعمال الوافدين في

البداية- لتتولى مستقبلاً القيام بمهامها في إنجاز خطط التنمية التي تسير بخطى سريعة.

٤ - في ظل نظام الاقتصاد الحر الذي تأخذ به دولة الإمارات العربية المتحدة، والذي يشكل القطاع الخاص فيه جانباً كبيراً، ويتمتع بإمكانات وصلاحيات إدارية وإنتاجية واسعة، ويسهم كذلك بنسبة كبيرة من استخدام الأيدي العاملة في الأنشطة الإنتاجية أو القطاعات الخدمية، يفضل القطاع الخاص استقدام وتشغيل قوة العمل الوافدة، وذلك لأسباب تتعلق بالمرتبات والأجور، وكذلك - لما يراه - من سهولة تشغيل الوافدين، وصعوبة ذلك نسبياً مع المواطنين. وفى الوقت نفسه لعدم استعداد مواطن حاصل على شهادة جامعية أو حتى ثانوية للعمل لدى مواطنه لأسباب عديدة.

٥ - لأسباب اجتماعية معاصرة تتعلق بالرفاهية الناتجة عن الدخول المرتفعة، يشكل العاملون في الخدمات الاجتماعية والشخصية نسبة كبيرة من الوافدين - راجع النشاط الاقتصادي فيما بعد - وقوة العمل الوافدة، وتستطيع الكثير من الأسر الحصول على خادمة أو أكثر أو سائق، فهؤلاء يشكلون أعداداً كبيرة من الوافدين، والطلب عليهم مستمر باستمرار تكوين الأسر الجديدة، أو زيادة عدد أفراد الأسرة. وفي دراسة عن مدينة الدوحة رأت الرسالة أن هذا القطاع قد يتسبب في عدم خفض حجم ونسبة الوافدين إلى جملة السكان، وكذلك قوة العمل الوافدة ونسبتها إلى جملة قوة العمل بصفة خاصة[٣١] للأسباب السابق ذكرها من حرص الأسر على الحصول على الخادمات أو السائقين، وتزايد ذلك مع تكوين أسر جديدة أو زيادة عدد سكان الأسرة.

٦ - هناك العديد من المهن والأنشطة التي لا يعمل بها المواطنون، ولن يتوقع أن يعملوا بها في القريب العاجل أو المنظور؛ لذلك ستظل سوق العمل تحتاج إليهم، في الوقت الذين يمثلون فيه نسبة كبيرة من سوق العمل، وبين هؤلاء العاملين في البناء والتشييد ما يقرب من ٢٠٪ من إجمالي العاملين في الأنشطة الاقتصادية. كما أن بعض الأنشطة الخاصة بالصناعة وغيرها ستظل تستخدم أعداداً قليلة للغاية من المواطنين، يضاف إلى ذلك حرف أخرى كالنظافة لابد من استقدام العاملين فيها.

وعلى ذلك فإن حاجة المجتمع إلى الوفود ستظل قائمة لفترة ليست بالقصيرة لإسهامهم في جوانب من التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ ولذلك من الضروري تضافر الجهود لوضع خطة استراتيجية طويلة الأمد لتشغيل قوة العمل المواطنة بعد تدريبها للعمل في معظم القطاعات.

وفى هذا الإطار فإن نسب الوافدين لابد وأن تظل مرتفعة نسبياً للعوامل السابق ذكرها طالما ظلت الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ما هي عليه، أو تتقدم ببطء، ويرتبط الوفود بقوة العمل الوافدة، فالعاملون هم من الوافدين وكذلك أسرهم والمصاحبين لهم، وذلك فإن أعداد الوافدين عادة أكبر من أعداد قوة العمل الوافدة.

٣- مستقبل النمو السكاني في دولة الإمارات:

تستخدم إسقاطات السكان في تقدير السكان مستقبلاً - مستفيدة من أنماط ونماذج جداول الحياة للمجتمعات بمتغيراتها المختلفة، التي ينتظر أن تؤثر في معدلات الوفيات، وتستخدم تصورات (سيناريوهات) واحتمالات لنمو السكان المستقبلي أيضاً من خلال ما يمكن أن يطرأ من تغير على الخصوبة،

وهذا أمر أصبح له معدلاته ومعاملاته وحساباته في المجتمعات المستقرة التي تقل فيها حركة السكان بالوفود والنزوح أو تنعدم، ولكن في دولة الإمارات العربية المتحدة فإن تقدير السكان في المستقبل يحكمه عدة عوامل منها:

١ - سياسات الحكومة تجاه الوفود أو تقييده في إطار السياسات العامة للدولة (اقتصادية واجتماعية) أو عدم التدخل في القوانين السارية الخاصة بالوفود؛ ولذلك أثره الكبير على النمو السكاني، فالوفود يشكل نحو ٧٠٪ من إجمالي النمو السكاني. وقد بدأت حكومة الإمارات (نهاية ١٩٩٩) في اتخاذ إجراءات من شأنها أن تحد نسبياً من الوفود.

٢ - في ظل انخفاض معدلات الزواج والخصوبة يتوقع أن ينخفض معدل النمو السكاني بين المواطنين كاتجاه ملحوظ، ولكن تدخل الحكومة من خلال مبادرات تشجيع الزواج من المواطنات وتقديم العون المالي اللازم، من الممكن أن يؤثر إيجاباً على نمو سكان المواطنين.

٣ - مدى نجاح برنامج الحكومة في تشجيع الزواج سيؤثر على نسبة الخصوبة مستقبلاً، ولكن في الوقت نفسه فإن دخول المرأة ميدان العمل في ميدان الخدمات أساساً سيؤثر على الخصوبة من جانب آخر. ولكن ارتفاع معدلات الزواج يمكن أن توازن انخفاض الخصوبة والمحافظة على معدل نمو معتدل.

٤ - انخفضت الوفيات إلى أدنى حد ممكن؛ لذلك سيظل معدل المواليد من أهم العوامل المؤثرة في نمو السكان المواطنين.

٥ - صافي ما تستقبله الإمارات حالياً يزيد على ١٠٠ ألف عامل سنوياً (النصف الثاني من التسعينيات).

٦- يتوقع أن يسجل سكان الإمارات ٣ ملايين نسمة عام ٢٠٠١، و ٣,٥ مليون نسمة عام ٢٠٠٧، ذلك أن إمكانيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخدمية العامة بلغت درجة كبيرة، ويتوقع في ظل سياسة الدولة بتوطين الوظائف أن يتخلى القطاع الحكومي تدريجياً عن بعض الوافدين ليحل محلهم المواطنون المؤهلون جامعياً وفنياً. ومن هنا يتوقع أن يبدأ انخفاض نسب الوافدين في هذا القطاع وهو قطاع يستأثر بنسبة كبيرة من الوافدين.

٧- في حالة سن قوانين تؤثر على استقدام الوافدين في القطاع الخاص أو بعض قطاعاته -كالقطاع المصرفي - يتوقع أيضاً أن تنخفض نسبة الوافدين في هذه القطاعات.

٨- في المنظور القريب - خلال ثلاثة أو أربع سنوات - لا يتوقع حدوث تغيير جذري في استقدام الوافدين في القطاع الخاص وبعض القطاعات الحكومية، من هنا تم تقدير عدد السكان بـ ٣,٥ مليون نسمة عام ٢٠٠٧.

٩- أية محاولات لتقدير السكان بعد ذلك التاريخ تكون غير مجدية علمياً لارتباطها بمتغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية وقانونية مركبة وبينها الإنفاق الحكومي والاتجاه نحو فرض رسوم على القطاع الخاص.

ثانياً: توزيع السكان وكثافتهم في دولة الإمارات العربية المتحدة:

يعتبر توزيع السكان وكثافتهم من موضوعات جغرافية السكان الهامة والتقليدية؛ لما لذلك من علاقة بالمكان من ناحية، وتفاعلات عوامل وظروف متشابكة في توزيع السكان وكثافتهم، خاصة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية وغيرها، وهناك موضوعات كثيرة تتعلق بتوزيع السكان

وكثافتهم، كدراسة الصورة التوزيعية العامة، والتوزيع النسبي للسكان على الوحدات الإدارية والكثافة العامة وغيرها من أنواع الكثافات والعوامل المؤثرة في ذلك كله، وستحاول هذه الدراسة في حدود ما رسم لها من حجم وموضوعات في إطار المشروع العام أن تتناول هذا الموضوع.

١- الصورة التوزيعية العامة :

تشكل الصحارى والجزر غير المأهولة والسواحل الرملية والسبخات والمناطق الجبلية الوعرة والمناطق شديدة الجفاف ما يزيد على ٧٥٪ من مساحة دولة الإمارات، وهذه المناطق تشكل مناطق اللامعمور في الدولة، وتقع هذه المناطق في إمارتي أبو ظبي ورأس الخيمة، وبعض جهات إمارة الشارقة في المنطقة الشرقية. في شرق دولة الإمارات امتداد السهل الحصوي الرملي الذي يعتبر في بعض أجزائه امتدادا لصحراء الربع الخالي، كما أن السهول الساحلية القاحلة حيث التكوين الرملي والسبخات والأخوار والخلجان الضحلة حيث المستنقعات في إمارة أبو ظبي لا تساعد على تركز السكان، بالإضافة إلى الجزر الملحية أو المرجانية أو الرملية التي يقل فيها السكان أو ينعدم في معظم الجزر، أما المرتفعات الجبلية الوعرة فتوجد في المنطقة الشرقية للدولة في إمارتي الشارقة والفجيرة، بالإضافة إلى إمارة رأس الخيمة.

أما المعمور في دولة الإمارات فيتمثل في بعض أجزاء السواحل خاصة الشريط الممتد بين دبي جنوباً وعجمان شمالاً مروراً بالشارقة حيث يتركز السكان في تجمع حضري متصل، وكذلك في بعض المناطق الأخرى كرأس الخيمة وأم القوين، وعلى الساحل الشرقي في الفجيرة وكلباء وخورفكان ودبي، بالإضافة إلى بعض الجزر حيث مدينة أبو ظبي، وفى جزر داس ٣٨٧٨

نسمة (١٩٨٥) والسعديات ٢٥١٧ نسمة، وزركوة ٢٣٢٩ نسمة، ودلما ١١٦٣ نسمة، وأبو موسى ٧١٥ نسمة، وبني ياس ٢٥٦ نسمة، وأرزنة ٢٢٩، وأبو الأبيض ١٦ نسمة أي أن مجموع سكان هذه الجزر ١١٥٦٤ نسمة، على الرغم من أن عدد جزر دولة الإمارات نحو ٢٠٠ جزيرة.

يضاف إلى ذلك بعض الوحدات والمنخفضات التي تتوافر فيها موارد المياه الجوفية مثل: مدينة العين (رابعة المدن في الدولة من حيث عدد السكان حسب تعداد ١٩٩٥)، يضاف إلى ذلك مناطق أخرى في مناطق التكوينات الرملية أو وسط وجنوب إمارة أبو ظبي مثل: الوحن وغيرها، وواحة ليوا ومنطقة الظفرة في إمارة أبو ظبي أيضاً.

أ- التوزيع النسبي لسكان الإمارات في كل إمارة:

إن الاتحاد الذي يضم الإمارات في دولة واحدة ذات سيادة يؤكد أن لكل إمارة حدودها الخاصة بها، ولما كانت الحدود الإدارية لكل إمارة مجزأة إلى قطاعات باستثناء إمارة أبو ظبي؛ لذلك فإن دراسة توزيع السكان في الإمارات ككل لا يعطينا صورة صحيحة عن التوزيع الجغرافي لسكان الدولة لتداخل قطاعات ومواقع الإمارات مع بعضها البعض؛ لذلك لابد من دراستها في كل إمارة على حدة.

الجدول رقم (٦)

التوزيع النسبي للسكان في الإمارات الدولة في تعدادي ١٩٨٥-١٩٩٥

الإمارة	المساحة كم٢	توزيع نسبي لمساحة كل إمارة	١٩٨٥			١٩٩٥		
			عدد السكان	النسبة ٪	الكثافة	عدد السكان	النسبة ٪	الكثافة
أبو ظبي	٦٧٣٤٠	٨٦,٧	٥٦٦٠٣٦	٤١	٨,٤	٩٤٢٤٦٣	٣٩	١٤
دبي	٣٨٨٥	٥	٣٧٠٧٨٨	٢٦,٩	٩٥,٤	٦٨٩٤٢٠	٢٨,٦	١٧٧,٥
الشارقة	٢٥٩٠	٣,٣	٢٢٨٣١٧	١٦,٥	٨٧,٨	٤٠٣٧٩٢	١٦,٨	١٥٥,٩
عجمان	٢٥٩	٠,٣	٥٤٥٤٦	٤	٢١٠,٦	١٢١٤٩١	٥	٤٦٩
أم القوين	٧٧٧	١	١٩٣٨٥	١,٥	٢٤,٨	٣٥٣٦١	١,٥	٤٥,٥
رأس الخيمة	١٦٨٣,٥	٢,٢	٩٦٥٧٨	٧,٠	٤٧,٤	١٤٣٣٣٤	٦,٠	٨٥,١
الفجيرة	١١٦٥,٥	١,٥	٤٣٧٥٣	٣,٢	٣٧,٥	٧٥١٨٠	٣,١	٦٤,٥
المجموع	٧٧٧٠٠	١٠٠	١٣٩٧٤٠٣	١٠٠	١٧,٨	٢٤١١٠٤١	١٠٠	٣١

من الجدول رقم (٦) يتضح ما يلي:

- تباين توزيع السكان على مختلف الإمارات فإمارة أبو ظبي والتي تبلغ مساحتها ٨٦,٧٪ من مساحة الدولة ضمت ٤١٪ من سكان الدولة عام ١٩٨٥م، وأصبحت تضم ٣٩٪ من السكان حسب تعداد ١٩٩٥، وتضم أبو ظبي معظم غير المعمور في الدولة.
- وقد سبب انخفاض نسبة سكان أبو ظبي لسكان الإمارات بين التعدادين ارتفاع نسبة عدد السكان بين التعدادين في كل من إمارات دبي والشارقة وعجمان وأم القوين، وهذا راجع للدور الاقتصادي الكبير الذي تلعبه إمارة

دبي، والتي جعلها مركزاً لتجمع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فأصبحت منطقة جذب للعمالة الوافدة ولكثير من المواطنين من الإمارات الأخرى، وقد ساعدت أيضاً على ارتفاع نسبة السكان الإمارات المجاورة لها (الشارقة، عجمان، أم القوين)، والأخيرة اتخذها بعض الوافدين العاملين في إمارة دبي مكاناً للإقامة لرخص أسعار مساكنها ولبعدها عن الضوضاء والاهتزازات التي تنتج عن حركة المطارات وحركة مرور السيارات وازدحامها بالشوارع الرئيسة. بالإضافة إلى أبو ظبي انخفضت نسبة سكان إمارتي (رأس الخيمة، الفجيرة). للاستقرار النسبي لمشروعات التنمية وقلة الوفود نسبيا وقد بلغت نسبة سكان دبي ٢٥,٦٪ - كما سبق - لإجمالي السكان عام ١٩٩٥ بعد أن كان ٢٦,٩٪ من إجمالي السكان عام ١٩٨٥، وتسهم أمارتا أبو ظبي وحيوي معاً بـ ٦٧,٦٪ من إجمالي سكان الإمارات أي أكثر من ثلثي السكان. ويبلغ نصيب الإمارات الخمس الأخرى نحو ثلث سكان الدولة.

- وقد أسهمت إمارة الشارقة بـ ١٦,٥٪ من اجمالي السكان عام ١٩٨٥ ارتفعت إلى ١٦,٨٪ من إجمالي السكان عام ١٩٩٥ أي أن إجمالي سكان (أبو ظبي ودبي والشارقة) نحو ٨٤,٥٪ من إجمالي سكان الدولة البالغ ٢,٤ مليون نسمة في ذلك التعداد.
- ارتفعت نسبة عجمان من ٤٪ إلى ٥٪ بين التعدادين، وأم القوين من ٤,١٪ إلى ١,٥٪.
- أما الإمارات التي انخفضت نسبها فهي رأس الخيمة من ٧٪ إلى ٦٪، والفجيرة من ٣,٢٪ إلى ٣,١٪ من إجمالي السكان.

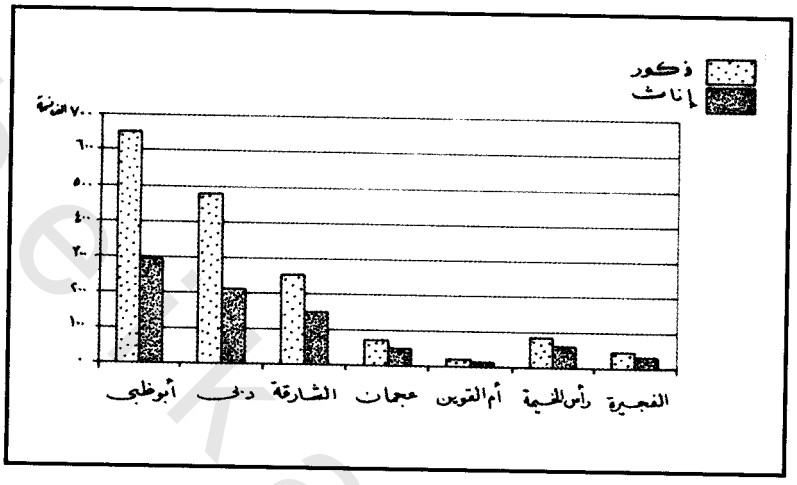

توزيع السكان في دولة الإمارات
شكل (١)

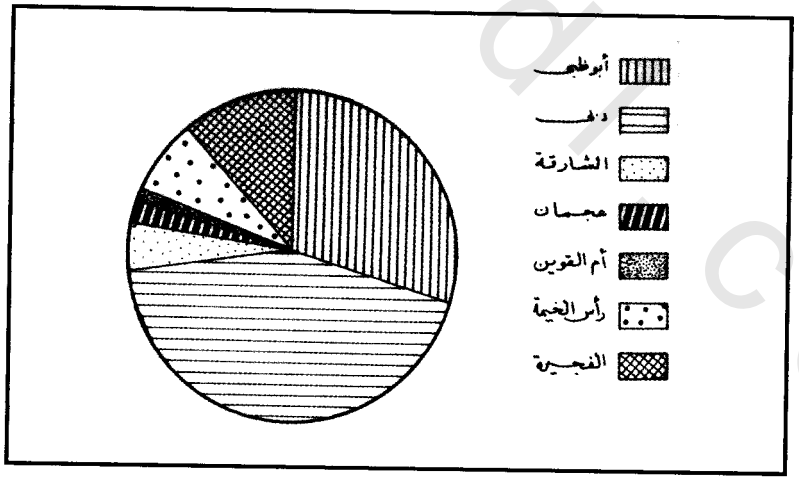

النسبة المئوية لسكان دولة الإمارات العربية المتحدة سنة ١٩٩٥م
شكل (٢)

كثافة السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة :

يوضح الجدول رقم (٦) التوزيع النسبي والكثافة لسكان الإمارات في كل إمارة في تعدادي ٨٥-١٩٩٥م ومن دراستهما يتضح ما يأتي:

- تباين الكثافة السكانية بين الإمارات المختلفة إلى جانب تباينها بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في الإمارة الواحدة، فقد بلغت الكثافة الإجمالية في المناطق الحضرية ٣٦٣٩ نسمة في الكيلو متر المربع، بينما تنخفض حتى تصل إلى سبعة أفراد في المناطق الريفية، وسنوضح ذلك على مستوى كل إمارة:

(أ) بلغت الكثافة السكانية في إمارة أبو ظبي ٨,٤ نسمة / كم٢ عام ١٩٨٥م، ثم ارتفعت إلى ١٤ نسمة في الكيلو متر الواحد عام ١٩٩٥م وهي أقل كثافة بين الإمارات، لاتساع مناطق اللامعمور بها، وترتفع هذه الكثافة في المناطق الحضرية من الإمارة، ففي مدينتي أبو ظبي والعين تبلغ الكثافة ٢٨١٤ نسمة في الكيلو متر المربع، وتنخفض في باقي الإمارة لتصل إلى ٤,٧ نسمة في الكيلو متر المربع، وهي بذلك تقل عن الكثافة الإجمالية للدولة وعن كثافة المناطق الحضرية والمناطق الريفية.

(ب) ترتفع الكثافة الإجمالية في إمارة عجمان حيث بلغت ٢١٠,٦ نسمة عام ١٩٨٥م، ارتفعت إلى ٤٦٩ نسمة في الكيلو متر المربع عام ١٩٩٥م، وهي أعلى كثافة إجمالية بين الإمارات مع أن سكانها لا يمثلون إلا ٥٪ من مجمل سكان الدولة في تعداد ١٩٩٥م، وهذا راجع لطبيعة استخدام الأرض بها، حيث يغلب عليها الاستخدامات العمرانية والاقتصادية.

وترتفع هذه الكثافة داخل مدينة عجمان لتصل إلى ٤٠٦٩ نسمة لقربها من مدينتي الشارقة ودبي، وتنخفض في المناطق الريفية لتصل إلى ٣٠,٧ نسمة. وسبق توضيح أهميتها كمتنفس عامي للشارقة ودبي.

(ج) تأتي إمارة دبي في المرتبة الثانية من حيث عدد السكان، وبلغت كثافتها السكانية ٩٥,٤ نسمة في الكيلو متر المربع عام ١٩٨٥م، ثم ارتفعت إلى ١٧٧,٥ عام ١٩٩٥م، وقد وصلت في مدينة دبي إلى ٦٠٨٣ نسمة / كم٢ وهي أعلى كثافة سكانية بالنسبة لمدن الدولة، وتنخفض في المناطق الريفية لتصل إلى ٥ أفراد فقط في الكيلو متر المربع. وقد أثر استخدام الأرض في كثافات المدن.

(د) أما بالنسبة لإمارة الشارقة فقد بلغت الكثافة الإجمالية للإمارة ١٥٥,٩ نسمة في الكيلو متر المربع، وهي ترتفع في المناطق الحضرية لتصل إلى ٤٣١٣ نسمة في الكيلو متر المربع، وبذلك تحتل مدينة الشارقة المرتبة الثانية بعد مدينة دبي من حيث الكثافة، ولكن الكثافة تنخفض لتصل إلى ٢٤ نسمة في ريف الإمارة، وهي بذلك أعلى من الكثافة الإجمالية للمناطق الريفية في الدولة.

(هـ) أما بالنسبة لإمارة رأس الخيمة فترتفع الكثافة في المناطق الحضرية لتصل إلى ٢٣٨٦ نسمة، وتنخفض في المناطق الريفية لتصل إلى ٤٠ نسمة في الكيلو متر المربع، وهي أعلى كثافة سكانية سجلت في المناطق الريفية، ويرجع ذلك لتقارب قرى إمارة رأس الخيمة وكثرتها نسبياً واعتمادها على الزراعة لتوفر موارد المياه الباطنية في أراضيها، وكذلك تتميز بالتربة المنقولة بواسطة الأودية المنحدرة من الجبال غرباً، ولذلك يكثر في تكويناتها الطمى والحصى، كما يختزن هذا

الإقليم كميات من المياه الجوفية تسربت إلى داخل التربة في موسم نزول المطر. فأعداد سكانها كبيرة نوعاً ما عند المقارنة بالقرى الأخرى مثل: (شمل تحت، الحيل، الفحلين).

(و) وبالنسبة لإمارة الفجيرة فإن الكثافة ترتفع في مناطقها الحضرية فتصل إلى ١٢٥٢ نسمة / كم٢ وتنخفض في مناطقها الريفية فتبلغ ٣٧ نسمة في الكيلو متر المربع، وهي بذلك تحتل المرتبة الثانية بعد إمارة رأس الخيمة؛ وذلك لأن قراها من القرى الزراعية، وذلك لتوفر المياه والأراضي الخصبة بها إذ هي من القرى الواقعة ضمن الإقليم الجبلى والإقليم الحصوي مثل: (مسافى، السيجى، دبا).

(ز) وبالنسبة لإمارة أم القوين فإن الكثافة الإجمالية بها بلغت ٤٥,٥ نسمة في الكيلو متر المربع، وهي بذلك تحتل المرتبة السادسة، ويليها إمارة أبو ظبي، ولكن هذه الكثافة ترتفع في المناطق الحضرية لتصل إلى ١٢٥٢ نسمة في الكيلو متر المربع، وتنخفض في المناطق الريفية لتصل إلى ١٤ نسمة فقط في الكيلو متر المربع.

وبدراسة الكثافة السكانية في الأقاليم الطبيعية فإن الجدول(٧) يوضح ذلك.

جدول رقم (٧)

الكثافة السكانية في الأقاليم الطبيعية في دولة الإمارات العربية المتحدة حسب تعداد ١٩٨٥م

المنطقة الطبيعية	عدد المراكز العمرانية	المساحة كم٢	نسبة المساحة للدولة ٪	عدد السكان	نسبة السكان للدولة ٪	الكثافة السكانية
السهل الساحلي الشرقي	٣١	١٢٤٣,٢	١,٦	٧١٣٦٨	٥,٣	٥٧
القرى الجبلية	٥٢	٢٠٢٠,٢	٢,٦	٢٤٢١٠	١,٨	١٢
قرى السهول الحصوية	٨٧	٢١٧٥,٦	٢,٨	١١١٩٣٩	٨,٣	٥٢
قرى الكثبان الرملية	٧٦	٥٧٣٤٢,٦	٧٣,٨	٥١٨٠٧	٣,٨	٠,٩
السهل الساحلي الغربي	٤٧	١٤٦٠٧,٦	١٨,٨	١٠٨١٠٥٦	٨٠	٧٤
الجزر المأهولة	٩	٣١٠,٨	٠,٤	١١٥٦٤	٠,٨	٣٧
المجموع	٣٠٢	٧٧٧٠٠	١٠٠	١٣٥١٩٤٤	١٠٠	١٧

من الجدول رقم (٧) يتضح أنه قد بلغت الكثافة أعلاها في منطقة السهل الساحلي الغربي؛ وذلك لوجود ست من مدن الدولة على هذا الساحل. وأدناها في منطقة الكثبان الرملية.

أما العلاقة بين توزيع السكان والمساحة في دولة الإمارات عام ١٩٨٥م تبعاً لمنحنى لورنز فيوضحها الجدول رقم (٨).

شكل (٢)

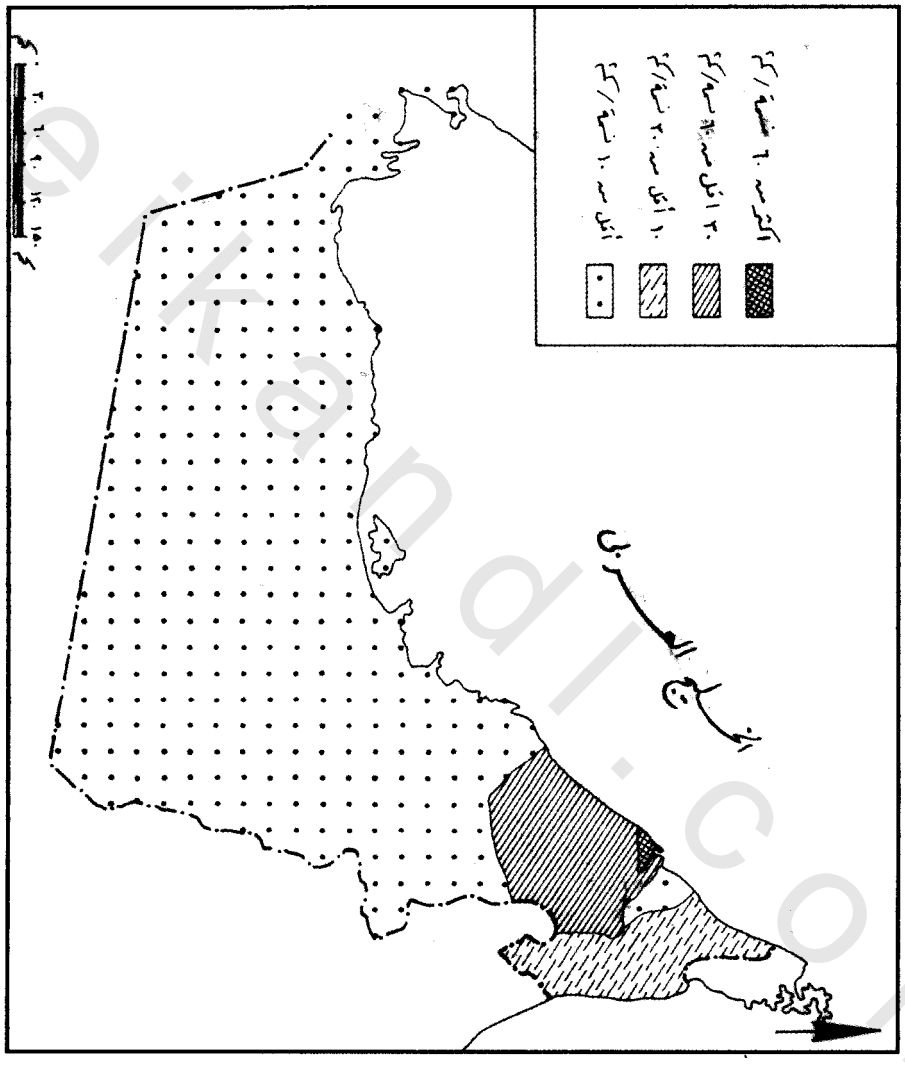

obeikandl.com

(٤) الخريطة

نسبة تركز السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة

obeikandl.com

جدول رقم (٨)

نسبة التركيز في الأقاليم الطبيعية في دولة الإمارات العربية المتحدة

حسب تعداد ١٩٨٥م

المنطقة الطبيعية	الكثافة السكانية	س ٪ من المساحة	التجمع المساعد للمساحة	ص ٪ من السكان	التجمع المساعد للسكان	نسبة التركيز س-ص الفرق الموجب
السهل الغربي	٧٤	١٨,٨	١٨,٨	٨٠	٨٠	٦١,٢
السهل الشرقي	٥٧	١,٦	٢٠,٤	٥,٣	٨٥,٣	٣,٧
القرى الحصوية	٥٢	٢,٨	٢٣,٢	٨,٣	٩٣,٦	٥,٥
الجزر المأهولة	٣٧	٠,٤	٢٣,٦	٠,٨	٩٤,٤	٠,٤
القرى الجبلية	١٢	٢,٦	٢٦,٢	١,٨	٩٦,٢	٠,٨
الكثبان الرملية	٠,٩	٧٣,٨	١٠٠	٣,٨	١٠٠	٦٨

من الجدول رقم (٨) يتضح أن ٨٥,٣٪ من السكان يعيشون على ٢٠,٤٪ من المساحة، وأن ٩٦,٢٪ من السكان يعيشون على ٢٦,٢٪ من المساحة. وهذا يوضح ارتفاع نسبة غير المعمور في الدولة. كما أن نسبة التركز تقترب من ٧٠٪ من يدل اتجاه نحو تركز السكان.

ب- توزيع السكان إلى حضر وريف:

إن القرية في دولة الإمارات بمفهومها على أساس الحرفة الأولية التي يعيش عليها الإنسان كالزراعة والرعي والصيد لم يعد لها وجود، إذ فقدت وظيفتها التقليدية وارتبطت بالأنشطة الحديثة، ساعدها على ذلك سهولة اتصالها ببقية المراكز العمرانية بشبكة الطرق الحديثة[٣٢]. ورغم ذلك تتسم بقلة عدد سكانها، وتبعثرها ووجود خدمات من الدرجة الأولى بها وعدم وجود

خدمات إدارية متقدمة، والحضر في دولة الإمارات يشمل عواصم الإمارات السبع - أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القوين، رأس الخيمة، الفجيرة بالإضافة إلى العين في إمارة أبو ظبي كلياً، وخورفكان في إمارة الشارقة.

ويوضح الجدول المرفق رقم (٩) توزيع السكان حسب الريف والحضر ١٩٩٥ .

جدول رقم (٩)

توزيع السكان المواطنين والوافدين بالحضر والريف حسب تعداد (١٩٩٥م)

الإمارة	التعداد	سكان الحضر			سكان الريف			جملة السكان		
		مواطنون	وافدون	جملة	مواطنون	وافدون	جملة	مواطنون	وافدون	جملة
أبو ظبي	العدد	١٢١٤٥٠	٥٠٣٢١٥	٦٢٤٦٦٥	١٠١١٧٨	٢١٦٦٢٠	٣١٧٧٩٨	٢٢٢٦٢٨	٧١٨٨٣٥	٩٤٢٤٦٣
	نسبة ٪	٥٤,٦	٧٠	٦٦,٣	٤٥,٤	٣٠	٣٣,٧	٣٧,٩	٣٩,٤	٣٩
دبي	العدد	١٠٢٣٩٠	٥٦٦٧٩١	٦٦٩١٨١	٥٣٥٢	١٤٨٨٧	٢٠٢٣٩	١٠٧٧٤٢	٥٨١٦٧٨	٦٨٩٤٢٠
	نسبة ٪		٩٧,٤	٩٧	٥	٢,٦	٣	١٨,٣	٣١,٩	٢٨,٦
الشارقة	العدد	٧٥٥٧٥	٢٦٧١١٤	٣٤٢٦٨٩	٣١٣٤٦	٢٨٧٥٧	٦٠١٠٣	١٠٦٩٢١	٢٩٥٨٧١	٤٠٢٧٩٢
	نسبة ٪	٧٠,٧	٩٠,٣	٨٥,١	٢٩,٣	٩,٧	١٤,٩	١٨,٢	١٦,٢	١٦,٧
عجمان	العدد	٢٥١٨٢	٨٩٢١٣	١١٤٣٩٥	٣٦٥٠	٣٤٤٦	٧٠٩٦	٢٨٨٣٢	٩٢٦٥٩	١٢١٤٩١
	نسبة ٪	٨٧,٣	٩٦,٣	٩٤,٢	١٢,٧	٣,٧	٥,٨	٤,٩	٥,١	٥
أم القوين	العدد	٨١٤٣	١٦٩٠٩	٢٥٠٥٢	٤٨٨٩	٥٤٢٠	١٠٣٠٩	١٣٠٣٢	٢٢٣٢٩	٣٥٣٦١
	نسبة ٪	٦٢,٥	٧٥,٧	٧٠,٨	٣٧,٥	٢٤,٣	٢٩,٢	٢,٢	١,٢	١,٥
رأس الخيمة	العدد	٢٥٧٣٠	٥١٨٢٠	٧٧٥٥٠	٤١٦٤٦	٢٤١٣٨	٦٥٧٨٤	٦٧٣٧٦	٧٥٩٥٨	١٤٣٣٣٤
	نسبة ٪	٣٨,٢	٦٨,٢	٥٤,١	٦١,٨	٣١,٨	٤٥,٩	١١,٥	٤,٢	٩
الفجيرة	العدد	٩٩٢٩	٢٣٤٧	٢٣١٧٦	٣٠٨٧٢	١٢١٣٢	٤٣٠٠٤	٤٠٨٠١	٣٥٣٧٩	٧٦١٨٠
	نسبة ٪	٢٤,٣	٩٥,٧	٤٣,٥	٧٥,٧	٣٤,٣	٥٦,٥	٧	٢	٣,٢
الجملة	العدد	٣٦٨٣٩٩	١٥١٨٣٠٩	١٨٨٦٧٠٨	٢١٨٩٣٣	٣٠٥٤٠٠	٥٢٤٣٣٣	٥٨٧٣٢٢	١٨٢٣٧٠٩	٢٤١١٠٤١
	نسبة ٪	٦٢,٧	٨٣,٣	٧٨,٣	٣٧,٣	١٦,٧	٢١,٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠

نتائج تعداد ١٩٩٥ :

ويتضح من دراسة الجدول رقم (٩) أن معظم سكان دولة الإمارات يقيمون في المناطق الحضرية، حيث بلغت نسبة سكان الحضر ٧٨,٣٪ حسب تعداد ١٩٩٥م، وقد شكل المواطنون الحضر نسبة ٦٢,٧٪ بالنسبة لإجمالي المواطنين، وسكان الريف المواطنون ٣٧,٣٪، بينما بلغت نسبة الوافدين من سكان الحضر ٨٣,٣٪ بالنسبة لإجمالي الوافدين وهي نسبة مرتفعة مقارنة بنسبة المواطنين، بينما بلغت نسبة الوافدين من سكان الريف ١٦,٧٪ بالنسبة لإجمالي الوافدين عام ١٩٩٥. وقد أثرت الظروف البيئية وتوافر الخدمات، وكذلك نسبة الوفود على تفاوت نسب سكان الريف الحضر.

١ - انخفضت نسبة السكان في المناطق الحضرية من ٨٢,٧٪ عام ١٩٨٥ إلى ٧٨,٣٪ عام ١٩٩٥م، وهذا يدل على اهتمام الدولة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للقرى، والعمل على توفير الخدمات بها مما شجع الكثيرين من أبنائها على البقاء فيها، كما شجع غيرهم للاتجاه نحوها سواء من المواطنين أم من الوافدين، مثال ذلك قرى (جبل علي، داس، الظنة، الرويس، الظفرة) بل إن بعضها بدأ ينافس المدن في توفر الخدمات بها.

تتفاوت نسب الحضر العامة بين الإمارات المختلفة، إذ تبلغ نسبة الحضر في دبي ٩٧٪ من إجمالي السكان لتركز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية عليها، وفى عجمان تصل النسبة إلى ٩٤,٢٪ من جملة السكان ومعظم سكان إمارة عجمان يسكنون مدينة عجمان، وتبلغ نسبة الحضر في الشارقة ٨٥٪ من جملة السكان (٣ مدن في إمارة الشارقة). وتبلغ النسبة في هذه الإمارات أعلى من المعدل العام للدولة. أما الإمارات التي تقل فيها نسبة الحضر عن النسبة العامة للدولة فهي أم القوين ٧٠,٨٪، وفي

أبو ظبي ٦٦,٣٪ من جملة السكان (غنى المواضع الزراعية ذكره عدد القرى وسكانها نسبيا).

وتنخفض نسبة الحضر في الإمارات الأخرى التي يغلب عليها الزراعة مثل رأس الخيمة ٥٤,١٪ وفي الفجيرة ٤٣,٥٪ من إجمالي السكان.

وبصفة عامة فإن سكنى الريف والحضر هو نتيجة للتنمية وللظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية وأيضاً لمفهوم الريف والحضر في الدولة المختلفة.

د- العوامل المؤثرة في توزيع السكان وكثافتهم

لاشك أن هناك عوامل متعددة تؤثر في توزيع السكان وكثافتهم، بعض هذه العوامل طبيعية أو بيئية مركبة وبعضها عوامل اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو ديموغرافية، وفي الجزء السابق تناولت الدراسة المعمور وغير المعمور في دولة الإمارات من خلال دراسة الصورة التوزيعية العامة، وأيضاً تم تناول التوزيع النسبي للسكان على الإمارات، والتوزيع الكثافي حسب الإمارات والأقاليم، وفي هذه الموضوعات درست العوامل، ومع ذلك ستوجز هنا أهم هذه العوامل:

١- العوامل الطبيعية: (موارد المياه)

تعتبر موارد المياه أهم عوامل توزيع السكان وكثافتهم في المناطق الجافة وشبه الجافة، فالعمران القديم ومناطق التركز التقليدية التي تشغل مساحات واسعة تمارس أنشطة أولية خاصة الزراعة والرعي لابد أن توجد بها موارد مياه كافية، وكانت موارد المياه في العوير أساس استمرارية دبي قبل عصر البترول. وموارد المياه في ظهير الشارقة ورأس الخيمة وأم القوين وعجمان وغيرها من المدن الرئيسة كانت أساس تركز السكان، مع ضمان استمرارية

هذا المورد، كما كانت المياه تنقل إلى أبو ظبي من مناطق مختلفة، ولكن مع عصر البترول والتنمية والحياة العصرية ذات الاستخدام المكثف والهائل للمياه يومياً توافرت موارد المياه من محطات التحلية، وأصبحت الإمارات ثانية الدول العربية من حيث كميات المياه المحلاة - المزال ملوحتها - في الوطن العربي بعد المملكة العربية السعودية، ومن أوائل دول العالم في هذا المجال، وساعد ذلك على النمو العمراني والسكاني في دولة الإمارات، حيث إن الموارد الطبيعية المتاحة في ظل الظروف المناخية والجيولوجية لا تكفي لهذه الأعداد المتزايدة.

كما ساعدت موارد المياه الباطنية في قيام مراكز عمرانية هامة كالعين -الجزء الغربي من منخفض البوريمى الطبيعي- وقراها ومناطقها الزراعية، حيث يستخدم نظام الري الإفلاج[٣٣]. في هذه المناطق وغيرها. وتوجد مساحات زراعية أخرى تعتمد على موارد المياه المتاحة في رأس الخيمة وأم القوين والمنطقة الشرقية في دولة الإمارات.

وكذلك في بعض أجزاء السهل الحصوي الممتد من الجنوب إلى الشمال موازياً لسلسلة الجبال، كسهل الزيد وسهل الدام وسهل جيرى.

وإذا كانت موارد المياه عاملاً إيجابياً لتوزيع السكان وكثافتهم فإن الجفاف الذي يطبق على أجزاء كبيرة في الإمارات عامل سلبي في توزيع السكان وكثافتهم، حيث يؤدي إلى تكوين غير المعمور، فيما عدا المناطق التي توجد بها آبار البترول.

الأخوار:

الأخوار عبارة عن ألسنة من الخليج تتوغل في اليابس لبضعة كيلو مترات، وتتعمق في الأرض اليابسة وهي من خصائص سواحل الخليج العربي، وقامت

عليها على طول إلى سواحل الخليج الغربية أكثر من ١٥ مدينة، بينها في دولة الإمارات دبي والشارقة وأم القوين ورأس الخيمة و (خور) فكان وغيرها، وساعدت ضحولة المياه على ممارسة الأنشطة البحرية، سواء التجارة أو الصيد أو الغوص - بأمان، وأعطت نويات العمران التي أصبحت العمود الفقري للمعمور والسكان في المنطقة بين دبي ورأس الخيمة تقريباً، وكان توافر المياه الجوفية بالقرب من هذه الأخوار، ووجود مناطق زراعية قريبة في الظهير أكبر الأثر في تركز السكان في تلك المناطق.

٢- العوامل الاقتصادية (التربة):

كان لتوافر التربة الصالحة للزراعة في الواحات وبعض المناطق الأخرى مع موارد المياه دور هام في تركز السكان.

الموارد المعدنية (البترول):

أثر البترول إيجاباً على توزيع السكان في مناطق الحدود ٥ وبأعداد ليست كبيرة في مناطق استخراجه وتصديره كما في مناطق زاكوم وداس وأبو النجوش وغيرها.

النقل والمواصلات:

ربطت مناطق السكان بمناطق الخدمات الرئيسة من خلال شبكة طرق جيدة تربط أجزاء الدولة بعضها ببعض، خاصة مناطق النشاط والإنتاج ومراكز العمران الرئيسة، وبالتالي قامت وتطورت مناطق تركز السكان الثانوية على طول الطريق.

وكان للأوضاع الاقتصادية التي تمثلت في دخول وعوائد البترول

واستخدامها في التنمية العمرانية والاقتصادية، ودخول الأفراد أثر في التوسع العمراني وتهيئة مناطق كثيرة للسكنى تحتاج لإنفاق كبير ما كان ليتحقق دون عوائد البترول.

يضاف إلى ذلك الوفود كعامل ديموغرافي أثر في اتساع مساحة المعمور، وكثافة السكان في مناطق أخرى أثر تركز غير عادى للسكان الوافدين في تلك المناطق كما يحدث في المدن بصفة عامة، ووسط تلك المدن بصفة خاصة، فهناك (شعبيات) مناطق سكنية داخل المدن يسكنها الوافدون من ذوي الدخول المنخفضة بكثافات سكان هائلة، حتى إن التزاحم يبلغ نحو ٣ أو ٤ أشخاص للغرفة.

ثالثاً: التركيب السكاني في دولة الإمارات:

تشمل دراسة تركيب السكان كثيرا من الخصائص بينها التركيب النوعي والعمري:

أ- التركيب النوعي للسكان:

يؤثر التركيب النوعي في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، فزيادة الذكور تؤدي إلى زيادة في القوى العاملة، إلى جانب أن ارتفاع النسبة النوعية تدل على زيادة في أعداد الذكور بالنسبة إلى أعداد الإناث والعكس، ومن المعروف أن الكثير من العلاقات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية العامة تتوقف على وجود توازن بين أعداد النوعين أو عدم وجوده.

وإذا النسبة النوعية كانت أقل من ٩٠ أو أكثر من ١١٥ تكون غير متوازنة.

والجدول رقم (١٠) يوضح النسبة النوعية على مستوى الإمارة حسب تعداد ١٩٩٥م.

جدول رقم (١٠)

النسبة النوعية للسكان في دولة الإمارات على مستوى الإمارة حسب تعداد ١٩٩٥م

الإمارة	عدد الذكور	عدد الإناث	نسبة النوعية	الإمارة	عدد الذكور	عدد الإناث	نسبة النوعية
أبو ظبي	٦٥٠٧٤٤	٢٩٢٧١٦	٢٢٣	أم القوين	٢٠٩٤٧	١٤٤١٤	١٤٥
دبي	٤٧٧٢٠٩	٢١١٢١١	٢٢٦	رأس الخيمة	٨٣٩٩٢	٥٩٣٤٢	١٤٢
الشارقة	٢٥٤٣١٤	١٤٨٤٧٨	١٧١	الفجيرة	٤٥٧٦٦	٣٠٤١٤	١٥١
عجمان	٧٢٨٣٢	٤٨٦٥٩	١٥٠	المجموع	١٦٠٦٨٠٤	٨٠٤٢٣٧	٢٠٠

من الجدول رقم (١٠) نستنتج ما يلي:

- بلغت النسبة النوعية لسكان دولة الإمارات حسب تعداد ١٩٩٥م ٢٠٠٪ وهي بذلك تعتبر خارج النسبة المتوازنة، ونلاحظ أن هذه النسبة الكبرى للذكور على مستوى جميع الإمارات تبلغ أقصى ارتفاع لها في إمارة دبي، حيث بلغت ٢٢٦٪، وهذا ليس بالغريب على هذه الإمارة التي جذبت وتجذب العديد من الهجرة الوافدة الانتقائية "ذكور" بما توفره من فرص عمل مختلفة، ثم يليها بفارق ضئيل إمارة أبو ظبي حيث بلغت النسبة النوعية فيها ٢٢٣ ذكراً لكل ١٠٠ من الإناث، وتضم هذه المساحة الكبيرة لأبو ظبي العديد من التجمعات العمالية الخاصة بالذكور مثل التجمع العمالي في جزيرة داس (منشآت بترولية)، والتجمع العمالي في بعض الحقول البرية مثل: عصب وحبشان وغيرها من التجمعات التي ترتبط خصوصاً بالمناطق البترولية أو بالمناطق الصناعية البترولية.

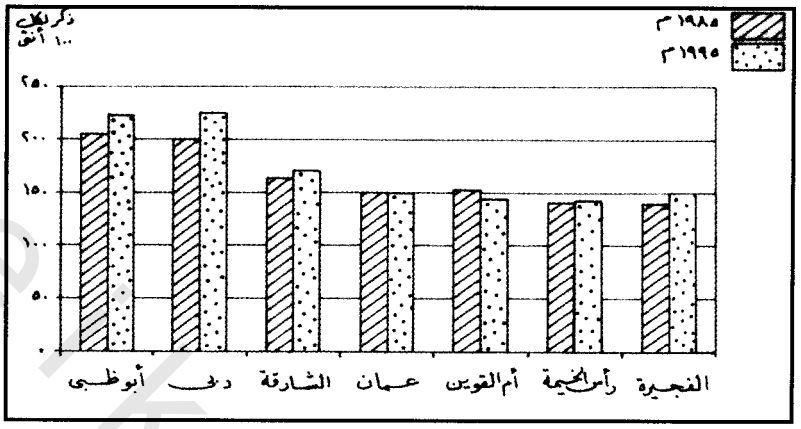

نسبة النوع لسكان دولة الإمارات العربية المتحدة سنة ١٩٩٥

شكل (٥)

أما أقل نسبة فكانت من نصيب إمارة رأس الخيمة حيث بلغت ١٤٢٪ وهي كذلك خارج النسبة المتوازنة؛ وذلك لمجتمعها المستقر التقليدي، وقلة الوفود نسبيا إليها.

وقد كانت النسبة النوعية في دولة الإمارات حسب تعداد ١٩٦٨م ١٦٤٪ ارتفعت إلى ٢٢٥٪ عام ١٩٧٥م، ثم انخفضت بمعدل بسيط حيث بلغت ٢٢٣٪ وذلك عام ١٩٨٠م ثم انخفضت إلى ١٨٥٪ عام ١٩٨٥م، ثم بلغت ١٥٣٪ حسب تقدير ١٩٩٠م ثم ارتفعت حسب تعداد ١٩٩٥م حيث بلغت ٢٠٠٪، وتعكس هذه النسبة المرتفعة الهجرة الكبيرة للذكور غير المصطحبين لأسرهم، ووردت الإشارة لذلك في أكثر من موقع من هذه الدراسة، وبمقارنة نسبة الذكور بين السكان المواطنين والوافدين خلال تعدادات السكان يتبين أن النسبة النوعية بين السكان المواطنين عام ١٩٦٨ بلغت (١١٣٪) انخفضت إلى ١٠٩٪ عام ١٩٧٥م؛ ثم انخفضت إلى ١٠٧ حسب تعداد ١٩٨٠م، ووصلت إلى ١٠٥٪ عام ١٩٨٥م، ثم إلى ١٠١٪ حسب تقدير ١٩٩٠م، وأخيراً بلغت ١٠٢٪ عام ١٩٩٥م،

وبهذا فإن النسبة النوعية بين المواطنين تتدرج تحت إطار النسبة المتوازنة التي لا تعاني من ارتفاع نسبة الذكور بالنسبة للإناث. ولعل هذا التعداد في النسبة النوعية للمواطنين يعود للحصر الشامل والدقيق للسكان حسب النوع.

تختلف النسبة النوعية للسكان الوافدين، إذ بلغت عام ١٩٦٨م ٣٤٦٪، وارتفعت عام ١٩٧٥ فبلغت ٣٧٥٪، وسجلت عام ١٩٨٠ (٣١٣٪)، وانخفضت إلى ٢٣٧ عام ١٩٨٥م، واستمر الانخفاض حيث بلغ ١٨٣٪ حسب تقدير ١٩٩٠م وبلغت ٢٥٥٪ عام ١٩٩٥م، وهذا الانخفاض (٣٤٦٪: ٢٥٥٪) لم يتم عن طريق زيادة الزوجات، ولكن يرجع جزئياً إلى استقدام عدد كبير من الإناث الآسيويات اللاتي يعملن بالخدمة في المنازل.

ب- التركيب العمري للسكان:

يعتبر التركيب العمري للسكان من أهم خصائص السكان لانعكاسه على الكثير من الخصائص الديموغرافية، وسيدرس تركيب السكان في تعداد ١٩٩٥، ثم يدرس تطور فئات الأعمار الرئيسة.

من دراسة الجدول المرفق الذي يوضح التوزيع النسبي لسكان دولة الإمارات حسب النوع وفئات السن طبقاً لتعداد ١٩٩٥ يتضح لانخفاض:

١ - يرتكز الهرم الثاني على قاعدة ضئيلة من الأطفال أقل من ١٥ سنة لا تزيد كثيراً على مربع السكان (٢٧,٣٪)، وفيما يتعلق بنسب الذكور والإناث في الفئات العمرية الثلاثة صفر- ٤، ٥-٩، ١٠-١٤، يتضح أن هناك تباين واضح في تسجيل الذكور والإناث، الأمر الذي يبعث على الاعتقاد بعدم الدقة في تسجيل السنوات.

٢ - أما فئات العمر الوسطى فمن الطبيعي أن تزيد نسب الذكور على الإناث بسبب الوفود (الهجرة الانتقائية النوعية) وتزيد نسب الذكور على الإناث في ظل الفئات ماعدا ١٥-١٩، ٢٠-٢٤؛ لأن هذه لاتزال فئات معولة أحياناً في سن التعليم وكذلك في فئة العمر ٥٠-٥٤.

٣ - وفي فئات السن الكبيرة تزيد نسب الإناث على الذكور لارتفاع متوسط العمر لدى الإناث.

ويوضح الجدول التالي رقم (١١) تطوير التوزيع النسبي لسكان الإمارات حسب النوع وفئات السن ١٩٩٥.

الجدول رقم (١١)

العمر	ذكور ٪	إناث ٪	المجموع ٪
٠ - ٤	٦,٨	١٢,٩	٨,٨
٥ - ٩	٧,٠	٣,٢	٩,١
١٠ - ١٤	٦,٥	١٢,١	٨,٤
١٥ - ١٩	٥,٢	٩,٤	٦,٦
٢٠ - ٢٤	٨,٧	٩,٧	٩,٠
٢٥ - ٢٩	١٤,٨	١١,٠	١٣,٥
٣٠ - ٣٤	١٤,٣	١٠,٠	١٢,٨
٣٥ - ٣٩	١٣,٧	٨,٥	١٢,٠
٤٠ - ٤٤	١٠,١	٥,٢	٨,٤
٤٥ - ٤٩	٦,٦	٣,٢	٥,٥
٥٠ - ٥٤	٣,٢	١,٧	٢,٧
٥٥ - ٥٩	١,٦	١,٠	١,٤
٦٠ - ٦٤	٠,٦	٠,٧	٠,٧
٦٥ - ٦٩	٠,٤	٠,٦	٠,٥
٧٠ - ٧٤	٠,٢	٠,٤	٠,٣
٧٥ - ٧٩	٠,١	٠,٢	٠,١
+٨٠	٠,١	٠,٢	٠,٢
المجموع	٦٦,٦	٣٣,٤	١٠٠,٠

المصدر : وزارة التخطيط

٤- ويوضح الجدول المرفق رقم (١٢) تطور التوزيع النسبي للسكان لفئات الأعمار الرئيسة في دول الإمارات (١٩٨٠ - ١٩٩٥).

جدول رقم (١٢)
التوزيع النسبي لسكان دولة الإمارات حسب فئات السن والنوع
في الفترة من (١٩٨٠-١٩٩٥م)

الجنسية	١٩٨٠			١٩٨٥			١٩٩٥		
	ذكور ٪	إناث ٪	جملة ٪	ذكور ٪	إناث ٪	جملة ٪	ذكور ٪	إناث ٪	جملة ٪
أقل من ١٥	٢١,٤	٤٤,٦	٢٨,٦	٢٣,٥	٤٧,٥	٣١,١	٢٠,٣	٣٨,١	٢٦,٣
من ١٥ - ٦٤	٧٧,٦	٥٣,٦	٧٠,١	٧٥,٤	٥٠,٣	٦٧,٤	٧٨,٧	٦٠,٥	٧٢,٧
٦٥ فأكثر	١	١,٨	١,٣	١,١	٢,٢	١,٤	١	١,٤	١,٠
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ومن دراسة الجدول رقم (١٢) يتضح ما يلي:

- يتميز التركيب العمري للسكان بتركز في الفئات العمرية المنتجة، وهي من ١٥ سنة إلى ٦٤ سنة، حيث بلغت في عام ١٩٨٠م ٧٠,١٪ انخفضت إلى ٦٧,٤٪ في عام ١٩٨٥م، ثم بلغت ٧٢,٧٪ في عام ١٩٩٥م. وارتفاع نسبة فئة الأعمار (١٥-٦٤) يرجع للوفود أساساً.
- تقل نسبة فئات السن في الأعمار الصغيرة أقل من ١٥ سنة وبصورة أكبر في الأعمار الكبيرة ٦٥ سنة فأكثر، حيث إن الفئة من ٠ - ١٤ سنة تمثل نسبة ٢٨,٦٪ في عام ١٩٨٥م، ارتفعت إلى ٣١,١٪ في عام ١٩٨٥م؛ ثم انخفضت إلى ٢٦,٣٪ في عام ١٩٩٥م، ولكن الفئة ٦٥ فأكثر فإنها

تنخفض إلى ما دون ٢٪ في جميع السنوات. والانخفاض التدريجي لفئة الأعمار (٠-١٤) يرجع لارتفاع فئة الأعمار (١٥-٦٤) ولانخفاض الخصوبة نسبياً.

٢- التركيب الاقتصادي

قوة العمل:

تعتبر بيانات وإحصاءات قوة العمل من أهم مؤشرات التنمية، فقوة العمل الفعلية (ذوو الأنشطة الاقتصادية) هم أساس التنمية، وقوة العمل النظرية "السكان في سن العمل" هم الرصيد البشري للتنمية، تنمية اقتصادية أو اجتماعية أو حتى سياسية دون أفراد عاملين.

ويعتبر معدل النشاط الخام هو بداية حساب ورصد قوة العمل، وينسب حجم قوة العمل الفعلية في كل دولة إلى إجمالي سكان هذه الدولة؛ ولذلك فهو يعد من المقاييس المقارنة لمعرفة مدى إسهام السكان في النشاط الاقتصادي في المجتمع، وهناك ايضاً معدل النشاط النوعي Specific والتي تنسب فيه قوة العمل في فئة أو فئات عمرية معينة إلى سكان تلك الفئة أو الفئات[٣٤].

ويؤثر في معدلات النشاط الخام:

١ - ارتفاع نسب فئات السن الصغيرة أو انخفاض تلك النسب.

٢ - مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وأثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية وجمع البيانات الخاصة بالنشاط الاقتصادي[٣٥].

٣ - درجة التنمية؛ لأن النشاط الخام هو سبب ونتيجة للتنمية[٣٦] وترتفع معدلات النشاط الخام بصفة عامة في دول مجلس التعاون.

وفيما يتعلق بمعدلات النشاط الخام، فإن معدل النشاط الخام لدولة الإمارات العربية المتحدة يبلغ حسب تعداد ١٩٩٥- ٥٥,٤٪، وهذا المعدل أقل من معدلات النشاط النوعي.

ويوضح الجدول التالي رقم (١٣) معدلات النشاط الاقتصادي حسب الإمارة في تعداد ١٩٩٥ :-

جدول رقم (١٣)
نسبة مساهمة السكان في قوة العمل على مستوى الإمارات
حسب النتائج النهائية لتعداد ١٩٩٥

الإمارة	ذكور	إناث	جملة
أبو ظبي	٧٤,٤	١٦,٧	٥٦,٥
دبي	٧٩,٨	٢٣,٥	٦٢,٦
الشارقة	٦٩,٥	٢٠,٠	٥١,٢
عمان	٦٥,٦	٢٢,٢	٤٨,٣
أم القوين	٦٢,٣	٢٠,٠	٤٥,١
رأس الخيمة	٥٩,٩	١٦,٧	٤٢,٠
الفجيرة	٥٧,٩	١٥,٦	٤٠,٢
الدولة	٧٣,٤	١٩,٤	٥٥,٤

ومن دراسة الجدول يتضح ما يلي:

- تدل هذه المعدلات على أداء مرتفع للنشاط الاقتصادي من حيث القوى العاملة ومعدلاتها، وهو أمر طبيعي في مجتمع مستقبل للقوة العاملة، من الخارج، بأعداد ونسب مرتفعة تفي باحتياجات السوق المتزايد في الوقت الذي تقتصر فيه الإمكانات المحلية المتاحة عن الوفاء باحتياجات تلك السوق.

السكان ذوو النشاط الاقتصادي:

تتفاوت نسبة السكان ذوي النشاط الاقتصادي بين الإمارات وذلك بحسب تفاوت القاعدة الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى الطلب على قوة العمل، والمتوافر من فرص العمل (عرض قوة العمل) وهذا أمر ملاحظ على المساحات الجغرافية المختلفة على خريطة العالم، حيث إن التفاوت أو عدم التساوي Inequality هو الذي يدعو إلى التخطيط والتنمية سواء في الإنتاج أو الموارد البشرية أو الخدمات.

ويوضح الجدول المرفق رقم (١٤) توزيع السكان ذوي النشاط الاقتصادي (١٥ سنة فأكثر) على مستوى الإمارات، ومن دراسة الجدول يتضح ما يلي:

جدول رقم (١٤)

السكان ذوو النشاط الاقتصادي (١٥ سنة فاكثر) على مستوى الإمارات ونسبة إسهام كل إمارة إلى جملة دولة الإمارات العربية

الإمارة	ذكور	إناث	جملة	٪ إلى جملة الدولة
أبو ظبي	٤٨٤٠٩٨	٤٨٧٨٣	٥٣٢٨٨١	٣٩,٨
دبي	٣٨١٦٩٨	٤٩٥٨٣	٤٣١٢٦١	٣٢,٢
الشارقة	١٧٦٦٥٦	٢٩٦٧٧	٢٠٦٣٣٣	١٥,٤
عجمان	١٧٨٠٩	١٠٨٢١	٥٨٦٣٠	٤,٤
أم القوين	١٣٠٥٨	٢٨٨٠	١٥٩٣٨	١,٢
رأس الخيمة	٥٠٣٠٣	٩٩١٨	٦٠٢٢١	٤,٥
الفجيرة	٢٦٤٨٢	٤١٢٨	٣٠٦١٠	٢,٣
الجملة	١١٨٠١٠٤	١٥٥٧٩٠	١٣٣٥٨٩٤	١٠٠
	٪ ٨٨,٣	٪ ١١,٧		

- تبلغ إجمالي قوة العمل الفعلية في الدولة ١,٣٣٦ ألف عامل، بينهم ٥٣٣ ألفاً في أبو ظبي، ٤٣١ ألفاً في دبي، ونحو ٢٠٠ ألف في الشارقة، و٦٠ ألفاً في رأس الخيمة، ٥٩ ألفاً في عجمان، ٣١ ألفاً في الفجيرة، ثم ١٦ ألفاً في أم القوين.
- ويتضح هنا أن الأحجام تتناسب طرداً مع حجم السكان، وكذلك مع قواعد البنية الاقتصادية والاجتماعية، أما النسب التي تسهم بها الإمارات المختلفة فهي نحو ٤٠٪ في أبو ظبي، ٣٢٪ في دبي، ١٥,٤٢٪ في الشارقة، ٤,٥٪ في رأس الخيمة، ٤,٤٪ في عجمان، ٢,٣٪ في الفجيرة، ١,٣٪ في أم القوين.
- وتبلغ إجمالي الإناث في قوة العمل الفعلية ١٥٥٧٩٠ ألف عنصر نسائي عامل، بنسبة ١١,٧٪ من إجمالي قوة العمل في الدولة، وقد سبق مناقشة ذلك بالتفصيل.

النشاط الاقتصادي:

يعتبر النشاط الاقتصادي محصلة لمجموعة من العوامل الجغرافية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية، وهي في النهاية تفاعل الإنسان مع بيئته في ظل مستوى تكنولوجي معين وتنظيم سياسي ونظام اقتصادي متميز.

وفى النشاط الاقتصادي هناك التصنيف العشري المعروف، وهناك دراسات الأنشطة الاقتصادية في ثلاث مجموعات كبرى هي: الزراعة، والصناعة والخدمات، وهذا التقسيم يصلح للمقارنة.

ويرى الباحثون في ميدان التنمية الاقتصادية والتخطيط أنه من الظواهر الاقتصادية الإيجابية الاقتراب من التوزيع المثالي للعاملين في هذه الأنشطة

الثلاثة وهي: الزراعة ٧٪ من إجمالي القوة العاملة في الأنشطة الاقتصادية، ٢٨٪ من القوى العاملة أو الصناعات التحويلية، ٦٥٪ للخدمات.

وعلى أية حال فهذه نسب مثالية توضح تطوراً متقدماً جداً للظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدول. ويوضح الجدول المرفق رقم (١٥) توزيع السكان حسب الأنشطة الاقتصادية والنوع.

جدول رقم (١٥)

توزيع حسب الأنشطة الاقتصادية والنوع ونسبة كل نشاط إلى إجمالي الأنشطة في دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٥

	ذكور	إناث	٪	جملة	٪
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	١٠٤٧٧١	٩٥		١٠٤٨٦٦	٨
التعدين واستغلال المحاجر	٢٩٤٤٤	٨٩٨		٣٠٣٤٢	٢,٣
الصناعة التحويلية	١٢٥٢١٩	١٨٣٩٩	١,٤	١٤٣٦١٨	١٠,٥
الكهرباء والغاز والمياه	١٣٠٠٥	٨٦		١٣٠٩٥	١,٠
الإنشاءات والصيانة	٢٥٢٢٢٢	١٥٧٢		٢٥٣٧٩٤	١٩,٣
تجارة وخدمات ومطاعم وفنادق	٢١٥٣١٦	١٣٥٩٢		٢٢٨٩٠٨	١٧,٣
النقل والتخزين والاتصالات	٨٩٥٦٧	٤٢٣٩		٩٣٨٠٦	٧,٢
التموين والتأمين والعقارات	٤٤٣٢٨	٥٩٠٨		٥٠٢٣٦	٣,٨
خدمات المجتمع والخدمة الشخصية	٢٨٥٠٤٦	١٠٧٢٣١	٨,١	٣٩٢٢٧٧	٣٠
أنشطة غير واضحة وغير مبينة	٧٦٨	١٠٦		٨٦٤	
جملة	١١٥٩٦٩٠	١٥٢١٢٦	١١,٦	١٣١١٨١٦	١٠٠

ومن دراسة الجدول المرفق رقم (١٥) يتضح ما يأتي:

- تبلغ جملة قوة العمل في ميدان الزراعة والصيد ١٠٥ آلاف عامل من الذكور بنسبة ٨٪ من إجمالي قوة العمل، ويتركز معظم هؤلاء في أبو ظبي ورأس الخيمة والفجيرة.
- أما التعدين واستغلال المحاجر فيعمل بها نحو ٣٠ ألفاً بنسبة ٢,٣٪ من إجمالي قوة العمل، ويدخل ضمن هؤلاء العاملون في ميدان استخراج البترول، بل هم أساس هذا العدد، وهؤلاء يتركزون في أبو ظبي ودبي.
- يعمل بالصناعة التحويلية نحو ١٤٤ ألف عامل بنسبة ١٠,٥٪ من إجمالي العاملين في الأنشطة الاقتصادية.
- وقد تطورت الصناعات التحويلية في الدولة بشكل مطرد، ولا تخلو إمارة أو مدينة من وجود مجموعة من الصناعات الغذائية أو الملابس، أو الميكانيكية، بالإضافة إلى الصناعات الأخرى المتقدمة في أبو ظبي ودبي والشارقة مع زيادة مستمرة مع تبني الصناعة كطريق للتنمية في إطار تنويع مصادر الدخل. ويعمل في هذا القطاع الاقتصادي ١٨ ألف عامل بنسبة ٢,٤٪ من العاملات في الأنشطة الاقتصادية في صناعة الملابس الجاهزة والمشاغل وبعض الصناعات الغذائية. وإذا أضفنا البناء والتشييد لارتفعت نسب العاملين في الحرف الثانية إلى نحو ٣٠٪ من إجمالي السكان (حيث تصنف بعض الدراسات البناء والتشييد والصناعات التحويلية ضمن مجموعة واحدة. وتدور نسبة العاملين في البناء والتشييد حول ٢٠٪ من إجمالي العاملين منذ منتصف السبعينيات في دولة الإمارات وفي دول مجلس التعاون.

- وتبلغ نسبة العاملين بخدمات المجتمع نحو ٣٩٢ ألف عامل، أي نحو ٣٠٪ من إجمالي العاملين، وهؤلاء يشكلون أكبر نسبة للعاملين في قطاع واحد، وهؤلاء يندرج بينهم الأطباء والمحامون والمدرسون وأساتذة الجامعات والقضاة، أما الخدمات الشخصية فتدخل ضمن هذه المجموعة، ويعمل بها نسبة كبيرة من المواطنات والوافدات، وتبلغ نسبة العاملات في هذا القطاع ١٠٥ آلاف بنسبة ٨,١٪ من إجمالي العاملات في الأنشطة الاقتصادية (١٥٢ ألف- ١١,٦٪ من إجمالي قوة العمل) ولعل النسبة الكبيرة من هذا القطاع ترجع لعمل نسبة كبيرة من الوافدات في الخدمات المنزلية، ويعمل المواطنون في هذا القطاع الاقتصادي أيضاً.
- ويعمل بالتجارة وبخدمات المطاعم والفنادق نحو ٢٣٠ ألف عامل، بنسبة تزيد على ١٧٪ من إجمالي العاملين في الأنشطة الاقتصادية، ولا شك أن هذه القطاعات هامة جداً، وتنتشر في كل أنحاء الدولة، مع تركيز في المدن الكبرى كدبي وأبو ظبي والشارقة.
- ويعمل بالنقل والمواصلات نحو ٩٤ ألف عامل، بنسبة ٧,٢٪ من إجمالي العاملين، وهذا القطاع تام وهام.
- تتوزع النسبة القليلة الباقية على بقية الأنشطة.

التركيب التعليمي في دولة الإمارات يعتبر التعليم من أهم خصائص السكان ذات العلاقة الوثيقة بالتنمية والتقدم، فالتعليم وتنوعه كيفاً وكماً يمد المجتمع بالعمالة والكوادر الفنية الماهرة والمؤهلة والتي يمكنها تحمل عبء التنمية في المجالات المختلفة، وبلا شك فإن ارتفاع نسبة التعليم تساعد على التنمية، فالشخص المتعلم -وخاصة التعليم فوق المتوسط والعالي- لديه مرونة عالية في التعلم وفي استيعاب متطلبات الأعمال المختلفة، بعكس الشخص

الأمي الذي قد لا يجيد سوى العمل اليدوي أو العمل الذي لا يتطلب مهارات عالية أو عمل تدرب عليه.

وتشتمل جداول التعدادات في دول الإمارات على جدول الحالة التعليمية، ومنه تتم دراسة التعليم. والمظهر الأول من مظاهر الحالة التعليمية ومعرفتها هو نسبة الأمية، فمتابعة تطورها وانخفاضها بين تعداد وآخر بين السكان عامة، وبين الناس خاصة تدل على تحقيق خطة التنمية لأهدافها.

جدول(١٦)

الحالة التعليمية للسكان بدولة الإمارات العربية المتحدة تعداد ١٩٩٥

الحالة التعليمية	ذكـور	إنـاث	(نسب مئوية) جملـة
أمي	١٤,٩	٤,٩	١٩,٨
يقرأ ويكتب	١١,٩	٥,٢	١٧,١
ابتدائية	١٢,٥	٤,٩	١٧,٤
إعدادية	١١,٣	٤,٧	١٦,٠
ثانوية	١٠,٢	٥,٨	١٦,٠
فوق الثانوية ودون الجامعة	٢,٠	١,٣	٣,٣
جامعي	٦,٤	٣,١	٩,٦
فوق الجامعي	٠,٦	٠,٢	٠,٨
جملة	٧٠	٣٠	١٠٠

ومن دراسة الجدول السابق رقم (١٦) يتضح ما يلي:

١ - بلغت إجمالي نسبة الأمية ١٩,٨٪، وتبلغ نسبة الإناث الأميات ٤,٩٪ من إجمالي الأميين، أما نسبة الذكور الأميين فتبلغ ١٤,٩٪ من إجمالي الأمية

في المجتمع (للسكان أكثر من ١٠ سنوات). ويعود ارتفاع نسبة الذكور الأميين لارتفاع نسبتهم إلى جملة السكان في المجتمع - فنسبة النوع عام ١٩٩٥ تبلغ ٢٠٠ ذكر/ ١٠٠ أنثى. أي أن ثلثي المجتمع من الذكور والثلث الآخر من الإناث، وهى في نسب الأمية نفسها، ولكن نظراً للوفود -وأن معظم الوافدين أكثر من ١٥ سنة من الذكور- فإن نسبة الأمية بين الإناث أعلى من الذكور.

٢ - تتساوى نسب الحاصلين على الشهادات الابتدائية والإعدادية والثانوية ومن يقرأ ويكتب تقريباً، وتتراوح بين ١٦٪ و ١٧,٤٪، ويدل ذلك على الارتفاع التدريجي لأعداد ونسب المتعلمين والمؤهلين للتنمية في المجتمع.

٣ - تشكل نسبة الحاصلين على شهادات جامعية وفوق الجامعية أكثر من ١٠٪ من إجمالي السكان (فوق ١٠ سنوات).

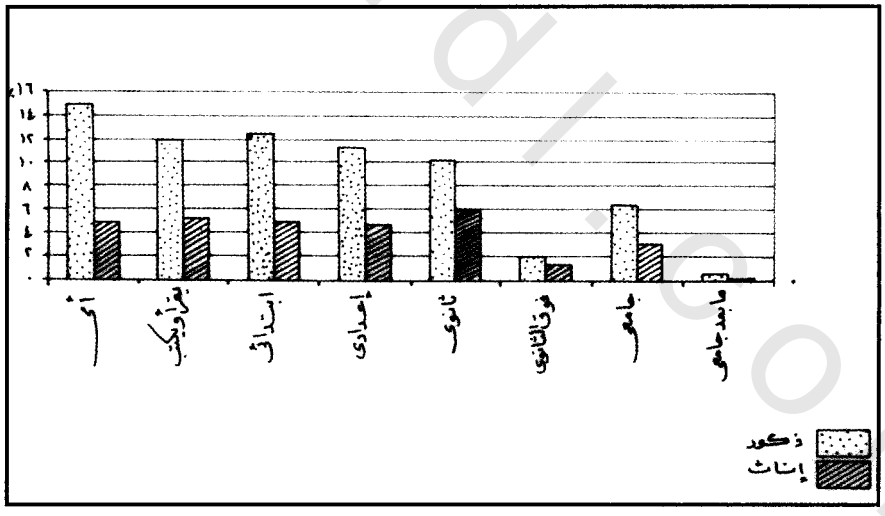

الحالة التعليمية حسب النوع سنة ١٩٩٥م

شكل (٦)

وسبق توضيح ذلك، ومما سبق يتضح أن الوضع التعليمي للسكان في دولة الإمارات العربية المتحدة تمكن من الوفاء باحتياجات التنمية في ظل المرحلة الحالية، وسوف ترتفع أعداد ونسبة المتعلمين باطراد مستقبلاً. ويمكن التخطيط المستقبلي للتنمية على أساس أنه يمكن أن تلبي الحالة التعليمية احتياجات التنمية من التعليم والتدريب والمهارات، بل إن المؤهلين تعليمياً من المواطنين يتزايد أعدادهم باستمرار سواء بين الذكور والإناث.

ويوضح الجدول المرفق رقم (١٦) توزيع السكان حسب الحالة التعليمية في دولة الإمارات حسب نتائج تعداد ١٩٩٥.

التفاوت المكاني للأمية في دولة الإمارات

- ومما سبق يتضح أن:

نسبة التعليم وتنوعه على أعداد للتنمية في اتجاه صحيح، ويمكِّن في المستقبل من الوفاء باحتياجات - جانب مناسب من - التنمية من الموارد البشرية المؤهلة.

تعتبر نسبة الأمية في دولة الإمارات من أقل النسب في البلاد العربية، سجلت النسبة في الأردن ٣٧٪ (١٩٨٥) والبحرين ٢٧,٣٪ (١٩٨٥)، وكانت النسبة في الإمارات في العام نفسه ٢٦,٤٪، والسعودية ٤٩٪ (١٩٨٥)، وفي قطر ٤٨,٩٪ في السنة نفسها، وفي الكويت ٣٠٪ (١٩٨٥) وفي ليبيا ٣٣٪ (١٩٩٥)، وفي مصر ٤٩٪ (١٩٨٦).

بصفة عامة فإذا كانت نسبة الأمية في الإمارات أقل النسب في البلاد العربية في التواريخ الجارية فإن نسبة الأمية ترتفع بصفة عامة في البلاد العربية إذا ما قورنت ببعض البلاد التي تشترك معها في خصائص اقتصادية واجتماعية.

الخاتمة:

يعتبر الوفود بلا كثافة سكانية، مفتاح الشخصية السكانية لدولة الإمارات العربية المتحدة، فالوافدون يشكلون نحو ٧٥٪ من إجمالي السكان، وبكثافة عامة للسكان لا تزيد على ٤ أشخاص في الكيلو متر المربع، ومعدل النمو السنوي -بفعل الوفود- يزيد على ٥٪ سنوياً، مع معدل مواليد منخفض بالمقارنة بالوطن العربي عامة وبدول مجلس التعاون الخليجي خاصة، وانخفاض كبير في الوفيات.

وقد انعكس الوفود على كل خصائص السكان، فقلت الإعالة (النظرية) الديموغرافية، والإعالة الاقتصادية (الفعلية) وتركزت أكبر فئة عريضة للأعمار في سن العمل (١٥-٦٤)، وتأثر التركيب التعليمي، بل وكثافات السكان في المدن من خلال تكدس بعض الوافدين الذين يعملون في حرف بسيطة بشكل مكثف في المدن وفي بعض الأحياء بصفة خاصة، وتأثر حساب المواليد والوفيات بالوفود، وكان التركيب الاقتصادي من أهم المجالات والخصائص التي تأثرت بالوفود، وقوة العمل الوافدة أساساً، بل إن خريطة توزيع السكان تأثرت من خلال استقدام عمالة زراعية تزرع في أراضي أوسع مما يمكن للمواطنين إدارته، بل إن التركيب الديني قد تغير من خلال استقدام وافدين من جهات العالم المختلفة خاصة مواطني شبه القارة الهندية التي تتعدد الملل والنحل من إسلام ومسيحية بل و معتقدات أرضية غير سماوية كالبوذية والهندوسية وغيرها؛ لذلك تكرر مقولة أن الشخصية السكانية لدولة الإمارات هي وفود بلا كثافة سكانية.

الهوامش

1 - A) Birks, J.S. and Sinclair, C.A. International Migration and Development in the Arab Region Geneva, ILO, 1980.

B) Birks, J.S. and Sinclair, Nature and Process of labour Importing; The Arabian Gulf States of Kuwait, Bahrain, Qatar, and the U.A.E, Geneva, ILO, 1978.

C) Birks, J.S. and Sinclair, Country, Case Study United Arab Emirates, International Migration Project Working Papers, Durham, 1978.

٢ - أ) حسن الخياط، الرصيد السكاني لدول الخليج العربية - الكويت - البحرين - قطر - الإمارات - عمان - الدوحة، جامعة قطر، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، ١٩٨٢.

ب) فتحي محمد أبو عيانة،" سكان دولة الإمارات العربية المتحدة "في كتاب دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة مسحية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨.

٣ - ناصر عبد الرحمن فخرو، سكان الساحل الغربي للخليج العربي رسالة ماجستير قدمت لقسم الجغرافيا - كلية الآداب - جامعة القاهرة، ١٩٨٦.

٤ - محمد أحمد الرويثي، الاتجاهات السكانية في شبه الجزيرة العربية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٨، وسلسلة الدراسات الخاصة.

٥ - الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا. دولة الإمارات العربية المتحدة، الوضع السكاني في منطقة غربي آسيا، ١٩٨٠، ص٢.

٦ - شاكر خصباك، دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الجغرافية الاجتماعية، بغداد، ١٩٧٧. ص١١٧.

٧ - فتحي أبو عيانة، "سكان دولة الإمارات العربية المتحدة "في دراسات في السكان والعمران في الوطن العربي"، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٣، ص١٠٧.

٨ - المرجع السابق، ص ١٠٨.

٩ - الصفحة نفسها.

10- Fenlon, K.G. The United Arab Emirates: An Economic and Social Survey, London, Longman, 1976.

١١- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، مرجع سبق ذكره، ص٤.

١٢- محمد نبيل الخرزاتي، "التقديرات غير المباشرة لوفيات الأطفال دون الخامسة في ستة أقطار عربية" النشرة السكانية، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، العدد ٤٣، ١٩٩٤، ص ٤٣.

١٣- محمد محمد زهرة، "الموقف السكاني في الوطن العربى" في كتاب انتقال القوى العاملة في البلاد العربية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٤، ص ٣٩.

١٤- ج.ج. لوريمر. دليل الخليج العربي، القسم الجغرافي، الجزء الخامس، ص١٨٠٩.

١٥- سيد نوفل، الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي. بيروت ١٩٦٩، ص ١٤٧.

١٦- عبدالقادر زلوم. عمان والإمارات السبع. دراسة جغرافية إنسانية، بيروت، ١٩٦٣، ص ٩٦.

١٧. المرجع نفسه ص٣٠.

18 - United Arab Emirates. An Economic and Social Survey. London. 1975.

١٩- أمل العذبي الصباح. التعدادات السكانية الحديثة، الكويت نشرة الجمعية الجغرافية، ١٩٨٤، ص٣٦.

20 - a)Birks. J. S. and Sinclair. Migration for employment- nature and process of labour importing. The Arabian Gulf States of Qatar. Kuwait. Bahrain and U.A.E. I.L.O. document. Aug. 1978.

b)Birks, J.S. and Sinclair. International migration in the middle east with special reference to the four Arab Gulf states of Kuwait. Bahrain. Qatar. UAE the center for Arab Gulf States. Basra. 1979.

٢١- روبرت لوني "العوامل المؤثرة على العمالة في منطقة الخليج العربى" ١٩٧٥-١٩٨٥، النشرة السكانية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (أسكوا) العدد ٣٨، يونيو، ١٩٩١، العدد ٣٩ يناير ١٩٩١، ص, ٥٩.

22-BCR. Population Sheet, 1997.

٢٣- محمد محمد زهرة، هجرة الآسيويين إلى دول الخليج العربي في كتاب "انتقال القوى العاملة فى البلاد العربية"، سبق ذكره.

24- Serag Eldin, Ismail et al, Manpower and International Migration in the Middle East and North Africa, Washington, World Bank, 1981.

٢٥- محمد العوضي جلال الدين، بعض سمات الهجرة الوافدة والاستخدام في البلدان العربية الخليجية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٥.

٢٦- حسن الخياط، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٥.

٢٧- محمد أحمد الرويثي، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦.

٢٨- حسن الخياط - مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٥.

٢٩- المرجع السابق، ص ٢٠٥.

٣٠- ميثاء الشمسي، الهجرة الوافدة وتنمية القوى العاملة. دراسة لقطاع الخدمات في مجتمع الإمارات، ١٩٩٦.

٣١- نورا يوسف الكواري، مدينة الدوحة، دراسة في جغرافية المدن، رسالة دكتوراة مقدمة لقسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة ١٩٩٤، راجع فصل السكان.

٣٢- عبد الحميد غنيم، ص ١٠٩-١١٠.

٣٣- الفلج عبارة عن نفق باطني يمتد أفقياً في الطبقات الحاملة للمياه يميل بشكل طفيف يساعد على انحدار المياه فيه.

٣٤- هنري عزام "تحليل تفاعلات الخصوبة والقوى العاملة في العالم العربي"، النشرة السكانية، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، العدد ٢١٦ يونيو ١٩٧٩ ص٤٩.

٣٥- محمد زهرة، مرجع سبق ذكره، ص٨٦.

٣٦- المرجع السابق، ص ٨٢.

obeikandl.com